الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الإثنين 28 نيسان 2025
العدد 5481 السنة التاسعة عشرة
Lundi 28 Avril 2025 no 5481 19ème année

16 صفحة
100000 ليرة

الحدث

طهران «راضية» عن سير المحادثات
الاتفاق ممكن

10

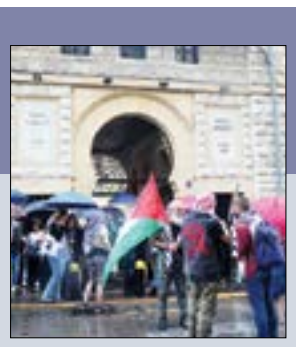

انقسام في الجامعة الأميركية حول الحريات

الإدارة: مقاطعة الإعلام الناقد وملاحقته حتى خنقه
منتسبون: إسكات الأصوات المتضامنة مع فلسطين [2-3]

بري: تشويش على المفاوضات مع إيران وفرض قواعد جديدة

عدوان الضاحية: جرّ لبنان إلى الحرب

4

الشيخ يرث عباس
سلطة أكثر رداءة

8

(أ ف ب)

قضية اليوم

تطوّر في حملة الإدارة و«صبيان السفارة» على الحريات

AUB تدعو موظفيها إلى مقاطعة «الأخبار»

(مروان بو حيدر)

الهروب من المواجهة المباشرة ليس كلّه نتيجة جبن أو خوف، بل غالباً ما ينمّ عن خبث. وهي الحال مع إدارة الجامعة الأميركية في بيروت، إذ إن هذه الإدارة التي تعبّر عن «ضيق صدرها» من أي انتقاد لسلوكها، خصوصاً السياسي، تشعر بحرج أكبر كونها لم تعد مبالية باحترام خصوصية لبنان، وتلتزم سياسة الإنصياع الأعمى لتوجّهات الحكومة الأميركية.

لكنّ هذه الإدارة تدرك، بالخبرة والتقادم، أنه يصعب عليها فرض أحكام عرفية بشحطة قلم، والتحايل عبر تكليف فريق من العاملين في الجامعة بمهمة خوض المعركة، ليس من قبيل حرف الأنظار عن موقع المشكلة، بل لإقناع الرأي العام بأن النقد الذي يُنشر في «الأخبار» لأداء إدارة الجامعة وسياساتها، إنما يستهدف جسم الجامعة ككل، خصوصاً الجسم الأكاديمي، وليس إدارة الجامعة أو رئيسها.

وكأي سلطة في العالم، هناك دائماً من هو مستعدّ للعب الدور القذر. وتجد إدارة الجامعة ما تحتاج إليه من «صبيان» يلعبون هذه الأدوار، من بينهم أشخاص يؤكد «المجتمع الأكاديمي» أنهم ليسوا أهل كفاءة أصلاً، ليكونوا ضمن جسم الجامعة، عدا كونهم منخرطين بشكل سافر في معركة سياسية واضحة في البلاد، ما يقود إلى نتيجة أولية بنزع صفة الحياد المُفترضة للمؤسسة الأكاديمية والطبية. وبحسب مسؤول أكاديمي سابق في الجامعة نفسها، يصبح الأمر خطيراً عندما يكتشف كبار الموظفين أن هؤلاء «الصبيان» إنما فرضوا على الجامعة، بقرار وضغط مباشرَين من واشنطن، وهو أمر سبق لرئيس الجامعة الدكتور فضلو خوري أن أشار إليه في معرض ردّه على سؤال عن سبب تخطيته لـ«زعرنة هؤلاء الصبيان»، إذ قال خوري يومها إنه حاول «ترتيب الأمور بطريقة لائقة»، لكنه صمت لدى سؤاله عن سبب فشله في تحقيق هذا الهدف، علماً أن الجميع في لبنان، وفي الجامعة نفسها، يعرفون أن لهؤلاء «الصبيان» وظيفة سياسية تديرها وتتولّاها السفارة الأميركية في بيروت، بدعم وتمويل من مؤسسات ودول عربية من بينها الإمارات العربية المتحدة. وبناءً عليه، وجدت إدارة الجامعة أن مشكلتها مع «الأخبار» لا تُعالج إلا وفق معايير سلطوية، وهو أمر سبق أن واجهناه قبل سنوات، عندما صدرت يومها (عندما كان حزب الله يحكم البلاد... أليس هذا ما تقولونه؟) قرارات قضائية الزمت «الأخبار» بإزالة تقارير عن موقعها الإلكتروني، ومنعتها من نشر أي وثيقة داخلية تعود للجامعة. غير أن القضاء أكّد يومها أيضاً أن القرار يتعلق حصراً بوثائق تخصّ الجامعة، ولا يتعلق بأي نشاط صحافي تقوم به «الأخبار». وهو أمر عاد الفريق القانوني نفسه ليثيره مع السلطات. ويومها قالت محامية من عائلة تعمل مع السفارة الأميركية منذ عقود إنها واجهت مشكلة مع الرئيس تمام سلام «الذي لم يتعاون معنا كما فعل الحريري» على حدّ تعبيرها في وثيقة رسمية.

المشكلة مستجدّة، في ضوء قرار إدارة الجامعة «إشهار» سياسات قائمة في صلب عمل الإدارة، لكنّ سياق الحرب الأميركية - الإسرائيلية على لبنان وفلسطين وعلى فكرة المقاومة، إضافة إلى تفعيل برنامج التطبيع والسلام مع إسرائيل، كل ذلك فرض إشهارها الآن. غير أن المفاجأة تمثّلت في أن إدارة الجامعة تخاف من أي موقف للطلاب في مواجهة حرب الإبادة الإسرائيلية، كما أن «الصبيان» يخشون أن يكون بين الطلاب من هو مُعجب أو مؤيّد للمقاومة في لبنان أو فلسطين. وبين هؤلاء «الصبيان» من يتولّى ترهيب الطلاب علناً، وتهديدهم بحرمانهم من الانتساب إلى الجامعة أو من المنح المالية أو من أي حظوة أكاديمية. والمشكلة أن إدارة الجامعة لا تمنع «الصبيان» من هذا السلوك، ولو أن خوري نفسه، يعرف أنه سلوك يستفزّ المجتمع الأكاديمي والطالبيّ قبل غيرهم من خارج الجامعة.

ومع توسّع النشاط القمعي، نشرت «الأخبار» سلسلة تقارير حول ما يجري داخل الجامعة الأميركية، خصوصاً في الأسابيع الأخيرة. وقد بادرت إدارة الجامعة إلى رفع دعاوى قضائية ضد الجريدة، لكنها توجّهت نحو القضاء الجزائي وليس إلى محكمة المطبوعات. وعندما أيقنت بأنه لا يمكنها وقف نشر التقارير، ولا حتى منع الموجودين في حرم الجامعة من التفاعل مع وسائل الإعلام، اعتمدت استراتيجية تقوم على تصوير النقد على أنه تحريض على العنف ضد الجامعة وإدارتها. وهي خطوة خطيرة جداً، توجب من قبلنا خطوات وقائية كبيرة أيضاً. ونُدرس الآن آليات لرفع دعاوى قضائية في لبنان وخارجه، ضد الإدارة وضد الأشخاص الذين اتّهموا «الأخبار» بأنها تحرّض على العنف ضد الجامعة، وسيكون على هؤلاء إظهار الأدلة التي تُثبت هذا الادّعاء، أو سيتحمّلون مسؤولية إطلاق هذه الاتهامات وفق ما تقرّر الجهات القضائية في لبنان والخارج.

وبناءً عليه، لم نعرف من هو صاحب الاقتراح، لكن ما حصل أن إدارة الجامعة كلّفت «الصبيان» أنفسهم بنقل الموضوع إلى الجسم الأكاديمي، ولكن ليس وفق الآليات المعتمدة داخل الجامعة نفسها. فكان أن وُزّعت رسالة إلكترونية على المعنيين، كتبت فيها الأستاذة في كلية العمارة الدكتورة ليلى مصفي بياناً جاء فيه:

«أعضاء الهيئة التعليمية،

صوّت أعضاء مجلس الشيوخ في الجامعة الأميركية في بيروت، خلال اجتماعهم اليوم، على تبنّي البيان التالي:

يدين مجلس الشيوخ في الجامعة الأميركية في بيروت الأدعاءات الباطلة الأخيرة والتحريض على العنف ضد الجامعة وقيادتها من قبل صحيفة الأخبار. ويحثّ المجلس بشدّة الجامعة بمكوّناتها على تفادي التعامل مع الصحيفة المذكورة في ظل الظروف الراهنة... نيابةً عن أعضاء مجلس الشيوخ، نُقدّر التزامكم بالبيان أعلاه».

ولا يتوقّف مسلسل المفاجآت عند هذا الحد، إذ تبيّن لدى اعتراض البعض على الآلية الإجرائية لما حصل، خصوصاً مع إقرار الدكتورة مصفي بنفسها بأنها لا تعرف ما حصل، وأنها تلقّت إشعاراً بالبيان، ثم ردّت على سؤال عن التقارير التي ورد فيها التحريض على العنف، فقالت إنها لا تدري أين هي، لكنها نصحت سائليها باستخدام محرّك «غوغل» للحصول على تقارير «الأخبار»، دون أن يعرف السائلون ما إذا كان يحقّ لهم بعد الآن الولوج إلى موقع الجريدة، باعتبار أن القرار الذي أرسلته مصفي قبل هذه النصيحة يدعو إلى وقف التفاعل مع الجريدة.

عملياً، ينص «الفرمان» على اعتبار «الأخبار» جريدة تتوجّب مقاطعتها وعدم التعامل معها. وبالتالي، فإن «محاكم التفتيش» و«العسس البشري والإلكتروني» سيتابعان مدى الالتزام بهذا الفرمان، مع حملة ترهيب غير مسبوقة داخل الجامعة، ما استوجب نقاشاً وردوداً من عدد من الأساتذة والعاملين، وقد أشار هؤلاء إلى أن القرار تمّ تهريبه بطريقة غير سليمة، ولم يتمّ إبلاغ المعنيين بالاجتماع مسبقاً بأن هناك توجّهاً لمناقشة هذا الأمر، لتعود الدكتورة مصفي وتقول إنه ورد في خانة «بنود أخرى» على طريقة ما تفعله السلطات في لبنان، وخصوصاً الحكومة، عندما تريد تهريب قرار أو مرسوم أو تعيين، فلا تضعه مسبقاً على جدول الأعمال.

ولم يمضِ وقت طويل، حتى نُشرت الرسالة على الملأ، ليُفتح سجال داخل المجتمع الأكاديمي، ولفت المعترضون إدارة الجامعة إلى مخاطر هذه الخطوة على أكثر من صعيد:

أولاً، إنها تعبير غير مسبوق عن خوف الجامعة من الصحافة، وإن التحريض على العنف الذي اتّهمت به «الأخبار» لا يستند إلى أي أدلة، هذا بنقل النقاش إلى مكان آخر.

ثانياً، إنه يوجد في جسم الجامعة من يطلق مواقف وأنشطة سياسية تعرّض الجامعة وسمعتها للخطر.

ثالثاً، إن فكرة التعرّض للصحافة والحريات الفردية والعامة تتناقض كلياً مع القيم التي يُفترض أن تمثّلها الجامعة.

يشار أيضاً إلى أن خوري عقد سلسلة اجتماعات في الأيام الماضية، قدّم خلالها ما يشبه التقرير عن نتائج زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، وقد عبّر أمام مسؤولين وموظفين في الجامعة عن «القلق من احتمال تعرّض الجامعة لمخاطر العقوبات ووقف التمويل»، في حال لم تلتزم القواعد والتوجّهات العامة التي لا تخالف سياسات الحكومة الأميركية، لتصدر قرارات منعت أي تحرك جدّي داخل الجامعة لإدانة الجرائم الإسرائيلية ضد لبنان وفلسطين وسوريا.

> هذه الحملة على «الأخبار» ليست منفصلة عن الحملة القائمة بقوة منذ الأسابيع الأولى للعدوان الواسع على لبنان في تشرين الأول العام الماضي، وتشارك فيها جهات دبلوماسية وأمنية أميركية، درست مع «اصدقاء» من لبنان الوسائل الكفيلة بـ«إسكات» هذا الصوت، ومن بينها التفكير في وضعها على لائحة العقوبات الأميركية بدعوى أنها «تحرّض على العنف ضد المصالح الأميركية في لبنان والعالم».
>
> **تمّ تهريب قرار من دون علم الجهة المعنية ولا ناشرة البيان... و«الأخبار» في صدد ملاحقة قانونية في لبنان والخارج ضد كل من يتّهمها بالتحريض على العنف**

ويوم أمس، شارك البرتو ميغيل فرنانديز، الدبلوماسي الأميركي الذي تولّى إدارة قناة «الحرة» وغيرها من وسائل التواصل مع العالم العربي، في النقاش حول مسألة «الأخبار» والجامعة الأميركية في بيروت. فأثنى على «الفرمان»، وأضاف أن صحيفة «الأخبار» هي «بالطبع أداةٌ بيد حزب الله. فهي، الوسيلة الدعائية الأكثر فعالية لحزب الله، أكثر من تلفزيون «المنار»، إذ ترتدي قناعاً خفيفاً من الاستقلالية يخدع المغفّلين».

ملاحظة أخيرة:

عندما تذهب إدارة الجامعة الأميركية في بيروت إلى هذا السلوك، فهي تفتح الباب مشرّعاً أمام المزيد من التدقيق في كل ما تقوم به. وهي ستخدم خصومها في كل خطوة تقوم بها وفق منظورها، أو منظور «الصبيان» ومشغّلهم الأميركي. لكن سيكون صعباً على إدارة الجامعة الوصول إلى هدفها بـ«شيطنة» جريدة «الأخبار»، كون إدارة الجامعة تدرك جيداً أن الموقف هو منها ومن سلوكها ومن سياساتها، وأن لا مشكلة لـ«الأخبار» مع الجامعة كمؤسسة، ولو كان لديها الكثير من الملاحظات حول ما تتّبعه من إجراءات وسلوكيات.

إذا لم تكن إدارة الجامعة تعرف، فليس من الخطأ لفت انتباهها، إلى أن بين العاملين في «الأخبار» عدداً غير قليل من خرّيجي الجامعة نفسها، وأن بين العاملين من يتلقّى أولادهم تعليمهم الجامعي في المؤسسة إياها، عدا أن قسماً غير قليل من العاملين في المؤسسة يقصدون الجامعة الأميركية للحصول على خدماتها الطبية. وفوق كل ذلك، يرتبط العاملون في «الأخبار» بعلاقات إنسانية وشخصية وتفاعلية مع عدد غير قليل من العاملين في الجامعة الأميركية وعلى أكثر من مستوى. وما يجب أن تعرفه إدارة الجامعة، أن «الأخبار» تمتنع عن نشر «أي وثائق أو تقارير داخلية، أو معلومات خاصة حول مسائل يمكن اعتبارها أموراً داخلية تخصّ الجامعة وكبار العاملين فيها»، وهو قرار قام على الأسس نفسها التي قام عليها مبدأ «نشر كل التوثيق» الذي يخصّ كل شخص أو مؤسسة تعمل في الحقل العام.

(الأخبار)

حرب على التضامن مع فلسطين: إسكات المعارضة من قاعات الدراسة إلى وسائل الإعلام*

لطالما قدّمت الجامعة الأميركية في بيروت نفسها كمحفل للفكر الحر والتراث الفكري العربي. إلا أن قرارها الأخير بمقاطعة صحيفة «الأخبار» - الذي صُوِّر على أنه ردّ على «التحريض على العنف» - يكشف عن حقيقة أكثر إثارةً للقلق: جهد مدروس لقمع الانتقادات الموجّهة لعداء الجامعة المتزايد للتضامن مع الفلسطينيين، واستغلالها للعمال، وتقاربها المتزايد مع المصالح الجيوسياسية الأميركية. وتكشف رسائل البريد الإلكتروني الداخلية المتعلقة بهذا القرار المُتخذ الأسبوع الفائت ليس فقط عن نفاق إداري، بل عن استعداد متزايد لدى قيادة الجامعة للتضحية بالحرية الأكاديمية والعدالة الاجتماعية للحفاظ على امتيازاتها وسلطتها.

للوهلة الأولى، يبدو قرار مجلس الشيوخ وكأنه نزاع مباشر مع وسيلة إعلامية، أي إنها مسألة بسيطة تتعلق بمؤسسة تدافع عن سمعتها ضد ما يُنظر إليه على أنه هجمات إعلامية. لكنّ طرح القرار الفوضوي والمتناقض يروي قصة أخرى. طعن أعضاء مجلس الشيوخ من أعضاء هيئة التدريس فوراً في شرعية القرار، مشيرين إلى أنه تمّ تمريره عبر ثغرات إجرائية. ووفقاً لمراسلات داخلية، قُدّم الاقتراح تحت بند «أعمال أخرى»، وهو بند في جدول الأعمال أُدرج في اللحظة الأخيرة متجاوزاً اللوائح الداخلية لمجلس الشيوخ التي تشترط إخطاراً قبل أربعة أيام من مناقشة بنود القرار. وقد أثارت هذه الحيلة الإجرائية انتقادات لاذعة من العديد من أعضاء هيئة التدريس، ولا سيما أن بعضهم كانوا غائبين عن الاجتماع ولم يُبلَغوا بأنه سيتم التصويت على بند بالغ الأهمية كهذا.

يكشف تبادل الرسائل الإلكترونية الداخلية عن قلق متزايد لدى أعضاء هيئة التدريس من لغة المقاطعة الغامضة والشاملة. وقد حلّل أحد المراسلين، لاذعاً وساخراً، الآثار العملية للمقاطعة: «إلى أي مدى يمكننا الاقتراب من كشك بيع الصحيفة، وماذا نفعل إذا صادفنا الصحيفة وجهاً لوجه من دون قصد أثناء وجودنا في مكان عام؟». وفي توضيح إضافيّ للانتهاك المُتضمَّن في هذا التصريح للحريات الشخصية، ألحّ الأستاذ قائلاً: «طلبتُ من مجلس الشيوخ تشكيل لجنةٍ لجمع التقارير الإعلامية والمنافذ الإعلامية التي يشعرون بالأمان في التعامل معها»، مُلمّحاً إلى تصاعد الرقابة الإدارية في الجامعة الأميركية في بيروت. وحذّر أستاذٌ آخر من أن الحظر غير المُحدّد يُحدث «تأثيراً مُثبّطاً» على الحرية الأكاديمية، مُشيراً إلى أن هذه القيود الواسعة قد تُخالف قوانين حماية الصحافة في لبنان.

وتصاعدت المخاوف عندما طالب العديد من أعضاء هيئة التدريس بتوضيح حول ما إذا كانت مشاركة مقالات «الأخبار» على وسائل التواصل الاجتماعي - حتى للنقد - تُعتبر «تفاعلاً» محظوراً.

الأمر الأكثر استهجاناً هو أنه عندما سئلت رئيسة مجلس الشيوخ البروفسور ليلى مصفي عن كيفية الوصول إلى مقالات «الأخبار» التي يُزعم أنها «حرّضت على العنف»، وهو السبب الرئيسي للمقاطعة، أقرّت بأنها «بصراحة» لا تعرف. لكن «أكيد أنه إذا بحثتم عن الصحيفة على غوغل ستجدونها». هذا الاعتراف المُفاجئ، يكشف زيف هذه الحجة. وكما أشار أحد أعضاء هيئة التدريس، فقد طُلب منهم فرض حظر شامل من دون أن يظهروا لهم ما يزعمون أنه ضروري لذلك، وهذه مكارثية متخفّية في رداء أكاديمي.

لا يمكن فصل حملة الرقابة هذه عن حملة الجامعة المتصاعدة على مناصرة القضية الفلسطينية، لا بل شراكاتها المقلقة مع شركات متواطئة في القمع. هذه الروابط ليست عرضية؛ بل هيكلية. فخلال معرض التوظيف لعام 2025، استضافت الجامعة العديد من أصحاب العمل المثيرين للجدل: ديلويت، التي يقدّم فرعها الإسرائيلي خدمات التدقيق المالي وإدارة المخاطر واستشارات تكنولوجيا المعلومات لقوات الاحتلال الإسرائيلي؛ وGroupM و AlphaSights، اللتان تربطهما علاقات تجارية مع جهات تدعم الاحتلال الإسرائيلي؛ و.Maids cc، وهي شركة مقرّها الإمارات العربية المتحدة تستغل العمال المهاجرين في ظل نظام الكفالة المسيء لـلأفراد. وتتناقض هذه الشراكات بشكل صارخ مع التزام الجامعة العلني بالعدالة الاجتماعية، كاشفةً عن نمط من النفاق المؤسسي يتجاوز بكثير القضية الفلسطينية.

كما أن معاملة الجامعة الأميركية في بيروت لعمالها تكشف بشكل أكبر عن هذه المعايير المزدوجة. والكل يذكر أنه في حزيران 2020، احتجّ مئات الموظفين على إدارة الجامعة بعد الفصل التعسّفي لـ 623 موظفاً، وهي خطوة وصفها المتضررون بأنها «مُذلّة ومُهينة». وقد حصل ذلك بعد عامين فقط من كشف جداول الرواتب المسرّبة عن تفاوتات صادمة: إذ كان كبار الإداريين يتقاضون ما يصل إلى 869 ألف دولار سنوياً (أي ما يعادل 92 ضعف الحد الأدنى للأجور في لبنان) في وقت يُعامل الموظفون ذوو الأجور المنخفضة باستغلال.

تكتسب رسائل البريد الإلكتروني المتعلقة بمقاطعة «الأخبار» أهمية جديدة في هذا السياق. فعندما كتب أحد أعضاء هيئة التدريس «لا تعضّ اليد التي تطعمك»، سلّط الضوء، من دون قصد، على ثقافة النخبوية والخوف في الجامعة الأميركية في بيروت، حيث يُكافأ من يمتثل للأوامر ويُعاقب من يخالفها. ولا يمكن تجاهل أوجه التشابه مع الجامعات الأميركية التي قمعت بعنف الاعتصامات المؤيّدة لفلسطين. وقد اتّبعت الجامعة في بيروت النهج نفسه، من خلال تعطيل الاحتجاجات، وترهيب النشطاء، ثم انتقلت الآن إلى محاولة إسكات الصحافة الناقدة. وعندما نظّم الطلاب تظاهراتٍ ضدّ الإبادة الجماعية في غزة، واجهوا تحقيقاتٍ وتهديداتٍ بإجراءاتٍ تأديبية. فيما تواصل الإدارة تعزيز علاقاتها مع شركاتٍ تُمكّن بشكلٍ مباشرٍ الفصل العنصري الإسرائيلي واستغلال العمال، بينما تُقدّم نفسها كمؤسسةٍ تقدّميةٍ تدافع عن القضية الفلسطينية.

وقد أعلن رئيس الجامعة الدكتور فضلو خوري، بعد القصف الأول على مستشفى الأهلي في غزة: «لن نصمت ولن نستطيع الصمت عندما يكون هناك تدميرٌ للمستشفيات، وقتلٌ للمدنيين الأبرياء والأطفال، واستهدافٌ مُتعمّدٌ للصحافيين. لا يُمكننا أن نكون محايدين». أين هذا التباهي بالقضية الفلسطينية الآن؟ وكيف تحوّل هذا الرفض للصمت إلى قمع منهجي للمعارضة الناقدة؟

قد يُعتبر هذا التنافر المعرفي مُحيّراً لو لم يكن مدروساً ومُبيّناً بوضوح ولاء الجامعة في بيروت لإدارة حكومة الولايات المتحدة، وهو ولاء يتقدّم على التزامها قضايا بلدها وشعبها، بمن فيهم الكثير ممن يعملون ويدرسون في الجامعة. وها هي الولايات المتحدة، بدعمها الكبير لإسرائيل، تواصل قتل المدنيين الأبرياء في غزة، بل أيضاً في لبنان واليمن. كما تواصل تدمير المستشفيات واستهداف الصحافيين. ولكن الآن، وبعد أن صعّدت «اليد التي تُطعم» الجامعة في بيروت (أي إدارة ترامب) من قمعها لداعمي فلسطين وشدّدت قبضتها على التمويل، يبدو أن رفض الرئيس خوري للحياد قد تحوّل، فبدلاً من مضاعفة دعمها المعلن لشعبنا، اتّخذت إدارة الجامعة قرارات تعكس في الواقع تنامي توجّهها الأميركي. حتى فعاليات مثل «أسبوع فلسطين» التي أعدّها أعضاء هيئة التدريس والطلاب في الجامعة، تعرّضت للرقابة والقمع هذا العام - وهي مساحة كان من الممكن استخدامها لتعزيز المشاركة النقدية مع القضية الفلسطينية ودورنا المركزي في هذه المعركة.

نجح كفاح أعضاء هيئة التدريس لمنع إلغاء أسبوع فلسطين، كما كشفت مراسلات مسرّبة، ما يكشف عن القوة التي لا يزال أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي جميع أنحاء العالم الأكاديمي، يتمتعون بها؛ والسؤال هو كيف نختار توظيفها؟ إن الإبادة الجماعية المستمرة في غزة وقصف لبنان واليمن، بتمويل من الحكومة الأميركية، أمر يتطلب من كل موظف في مؤسسة أميركية، وخاصة في منطقتنا، إعادة تقييم موقفه على وجه السرعة. إن الأمركة الزاحفة لجامعاتنا ليست تهديداً بعيداً، فهي بدأت فعلاً تكتم الأصوات، وتفكك الحريات الأكاديمية، وتفصل المؤسسات عن المجتمعات التي من المفترض أن تخدمها. هذه معركتنا، ليس فقط لأنها تقتل شعبنا، بل لأنها مصمّمة لجعلنا إما متواطئين أو قابلين للاستبدال: فالمقاومون عندما يُعزلون يُستهدفون بسهولة، كما أظهرت بوضوح مؤلم قضية ستيفن سلايطة وآخرين كثر. وإذا لم نتكاتف، فإننا نخاطر بأن نصبح إما شركاء صامتين أو ضحايا لنظام يعاقب المعارضة. إن مسؤولية التوحّد ورفض الإبادة الجماعية علناً واجب جماعي.

إن الحاجة إلى المقاومة الجماعية جليةٌ تماماً، وهذا هو السياق الذي يجب رؤية الاكتشافات الأخيرة فيه. ما تظهره هذه المراسلات الإلكترونية هي صورةٌ لمؤسسةٍ ضلّت طريقها. بعض أعضاء هيئة التدريس يُقاومون، مُصرّون على عدم جواز انتهاك الحريات الشخصية من أجل الانصياع البيروقراطي. بينما يُمكّن آخرون، سواء بدافع الخوف أو التواطؤ، من فرض الرقابة والضوابط على أنفسهم. لكن يبقى السؤال الأوسع: هل يُمكن للجامعة الأميركية في بيروت أن تُسمّي نفسها جامعةً عربيةً إذا كانت تُسيّر الفكر بما يُناسب المصالح الأميركية، بينما تتشارك مع جهاتٍ تضطهد الفلسطينيين وعمالها على حدٍّ سواء؟ مع استمرار المجازر الإسرائيلية في غزة، وتفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان، تكشف أولويات الجامعة الأميركية في بيروت أنها مؤسسة تخلّت عن قيمها المُفترضة من أجل حماية شراكاتها مع الشركات وإسكات منتقديها.

لم تكن مقاطعة «الأخبار» يوماً مسألةً صحافيةً؛ بل هي لضمان عدم مُساءلة تواطؤ الجامعة الأميركية في بيروت في أشكالٍ مُتعددةٍ من القمع. والتحريض الحقيقي على العنف لا يكمن في الصحف، بل في إدارة جامعة تفضّل حماية امتيازاتها بدلاً من الدفاع عن العدالة.

* **منتسبون في الجامعة الأميركية**

المشهد السياسي

إسرائيل تسعى إلى التخريب: حرب مع لبنان وعرقلة المفاوضات مع إيران

نتنياهو: نصرالله لا يُستبدل

بعد العدوان على الضاحية، كشف رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو تفاصيل جديدة عن عملية الـ«بيجر» والحرب على لبنان، وقال إن «القضاء» على الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله «كان ضربة قاصمة لمحور المقاومة»، موضحاً أن «بعض الأشخاص لا يمكن استبدالهم فعلاً ونصرالله واحد منهم. وقد قتلناه». وأضاف أنه اطّلع على تقارير استخباراتية خاصة عن نصرالله واستنتج بأنه الرجل الثاني في المحور بعد خامنئي، وتابع: «يجب أن أعترف، بأن نصرالله هو من كان يستغلّ إيران وليس العكس».

وكشف أن «إسرائيل لم تبلغ الأميركيين بعملية البيجر» التي «شكّلت صدمة لحزب الله في لبنان»، موضحاً أن «الحزب أرسلَ 3 أجهزة لفحصها في إيران فقمنا بتسريع العملية»، وأعلن نتنياهو أنه «نقل القتال إلى لبنان بعد دخول حزب الله المعركة إلى جانب حماس التي تسرّعت في هجومها وفاجأت حزب الله».

وتحدّث نتنياهو عن تأثير قتل نصرالله على الوضع في سوريا قائلاً: «كان نصرالله هو من يحمي بشار الأسد، وبعدما قتلناه، لم يعد للأسد من يحميه، لذلك دعمت تركيا عملية الاستيلاء على المدن من دون قتال».

قبل حوالي أسبوعين من الجولة الأولى للمفاوضات الإيرانية – الأميركية التي انعقدت في سلطنة عمان (12 نيسان الجاري)، بعثت إسرائيل برسالة نارية للتعبير عن موقفها منها، بتنفيذ غارة على الضاحية الجنوبية في بيروت اغتالت فيها القيادي في حزب الله حسن بدير من دون إنذار تحذيري، مذكّرة باستهداف القيادي في حركة حماس صالح العاروري (كانون الثاني 2024)، والذي تبيّن لاحقاً أنه كان بمثابة الضربة التأسيسية للحرب على لبنان في أيلول الماضي.

وبعد يوم واحد من الجولة الثالثة للمفاوضات التي انعقدت أمس في عمان، أغار طيران العدو الإسرائيلي مستهدفاً خيمة للمساعدات الاجتماعية في الضاحية الجنوبية، بعد بيان تحذيري و3 غارات على المكان. وبينما زعمت هيئة البث الإسرائيلية أن «سلاح الجو دمّر بنية تحتية لحزب الله في الضاحية»، نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي ما مفاده أن «تل أبيب أبلغت واشنطن قبل استهداف ضاحية بيروت الجنوبية»، فيما حمّل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الحرب يسرائيل كاتس في بيان مشترك «حكومة لبنان المسؤولية المباشرة عن منع تهديدات حزب الله». واعتبر البيان أن «منطقة الضاحية في بيروت لن تكون ملاذاً آمناً لحزب الله، وإسرائيل لن تسمح للحزب بأن يقوى ويشكّل أي تهديد لها».

ماذا تريد إسرائيل من هذه الغارات: هل تراها مدخلاً لحرب جديدة، أم سعياً إلى تخريب المفاوضات واستكمال تحقيق الأهداف التي يعجز حلفاؤها في الداخل عن تنفيذها؟ هذا السؤال طبعَ المشهد في لبنان، بعد الغارة التي جاءت مدجّجة برسائل عابرة للحدود، وتعزّزت الخشية من أن تكون بداية لغارات متواصلة أشدّ وأخطر كلّما شعرت إسرائيل بأن الأمور في الإقليم ليست على السكة التي تريدها تماماً. وبحسب أوساط سياسية، فإنّ وقائع الساعات الأخيرة، تشير إلى أن «إسرائيل تعتبر أن سلاح حزب الله ومصيره رهن حرب جديدة، خصوصاً بعدما حدّد الحزب المطلوب للقبول بالحوار حول السلاح وليس التسليم، والذي يراه من ضمن البحث في الإستراتيجية الدفاعية، وسط اقتناعها بفشل مشروعها لجرّ لبنان إلى صدام بين الحزب والجيش أو إلى حرب أهلية». واعتبرت الأوساط أنه «لم يُعُد ممكناً التعاطي مع الضربات الإسرائيلية في قلب الضاحية إلا بأنها من ضمن عملية انقلاب على المسار الذي تقوده واشنطن مع طهران»، وهو ما عبّر عنه نتنياهو أمس بالقول: «إننا لن نقبل إلا بتدمير كل قدرات إيران النووية لنتأكد من عدم محاولتهم إحياء برنامجهم مع إدارة أميركية أخرى».

لذلك يريد العدو أن يصيب عصفورين بحجر واحد: جرّ المقاومة في لبنان، والتي لا تزال حتى الآن تلتزم سياسة ضبط النفس، إلى حرب جديدة، على وقع تعاظم الحديث الداخلي عن نزع السلاح وشنّ حملات تتهم الدولة بالتقاعس عن تنفيذ المهمة المطلوبة منها، ثم دفع الولايات المتحدة إلى التصعيد ضد إيران وتعليق المسار الدبلوماسي.

وفي بيروت، أدان رئيس الجمهورية جوزيف عون الاعتداء على الضاحية معتبراً أن «على الولايات المتحدة وفرنسا، ضامنتَيْ لتفاهم وقف الأعمال العدائية، أن يتحمّلا مسؤولياتهما ويجبرا إسرائيل على التوقف فوراً عن اعتداءاتها». وطالب رئيس الحكومة نواف سلام «الدول الراعية لاتفاق الترتيبات الأمنية الخاصة بوقف الأعمال العدائية، بالتحرك لوقف هذه الاعتداءات وتسريع الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية». كما دعت وزارة الخارجية «الدول الراعية لترتيبات وقف الأعمال العدائية إلى الضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها وخروقاتها المتكررة لقرار مجلس الأمن 1701، والالتزامات المتعلقة بترتيبات الأمن، كونها تُقوّض السلم والأمن الإقليميَّيْن، وجهود الدولة اللبنانية للحفاظ على السيادة الوطنية».

من جهته قال رئيس مجلس النواب نبيه بري أمام زواره إن «العدو الإسرائيلي يحاول من خلال هذا الاستهداف عرقلة المفاوضات الإيرانية – الأميركية، إذ إن العدوان الذي نفّذه ليس له أي قيمة عسكرية، فالموقع المُستهدف هو موقع مدني، وهو يريد أن يدفع لبنان إلى حرب جديدة من خلال التأسيس لقواعد اشتباك جديدة لن تكون دائمة».

ومن موقع الاستهداف، أعلن عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب إبراهيم الموسوي «أنّهم يزعمون أنّ هناك صواريخ لكنّ الموضوع هو انتهاك للسيادة الوطنية واستباحة للبنان». وقال: «على اللبنانيين التحرّك وإدانة العدوان وإذا كانت الدول تدّعي بأنّها صديقة للبنان فلتزوّد الجيش اللبنانيّ بسلاح دفاعي مناسب».

(هيثم الموسوي)

> نفت مديرية التعليم العالي اشتراط نظام «سكوبس» لقبول الأبحاث

جيش العدو أم جيش الدفاع؟

في خبر نقلته الوكالة الوطنية للأنباء الرسمية أمس، حول «مبادرة» للكتيبة الإسبانية العاملة ضمن قوات «اليونيفل»، بتقديم «فرش ووسائد وملابس وأحذية وبطانيات و400 كيلوغرام من الحمص» لسكان قرية عرب الوزاني في الجنوب، لم يكلّف المحرر الكسول نفسه عناء تحرير الخبر بما يتلاءم مع نقله في وكالة رسمية تعبّر عن موقف الدولة اللبنانية التي تعتبر إسرائيل عدواً... حتى الآن! إذ ورد في الخبر أن مختار عرب الوزاني أحمد محمد مصطفى الذي تسلّم «هذا التبرّع السخي»، أكّد أن «قرب عرب الوزاني من الحدود عرّض سكانها لتحديات وصعوبات مستمرة، ناجمة عن أنشطة جيش الدفاع الإسرائيلي». هكذا تحوّلت اعتداءات جيش العدو إلى «أنشطة»، وتحوّل جيش العدو نفسه إلى «جيش الدفاع الإسرائيلي»!

دمشق ترفض عودة النازحين بدعم غربي

يعود ملف النازحين السوريين إلى الواجهة، مُولّداً سجالاً حوله بسبب اختلاط الجانب الإنساني بالسياسي والإغاثي والأمني والمالي واللوجستي، فضلاً عن العامل الخارجي. وهذا الأخير هو ما يجعل كل الصراخ والتحذيرات بلا أصداء، إذ إن لبنان كان طوال السنوات الماضية ممنوعاً من القيام بأي إجراءات، بحجة أن إعادة النازحين تعرّضهم للخطر في بلادهم. ولكن، حتى بعدَ سقوط النظام و«تحرير» سوريا، لا يوجد ما يؤشر إلى وجود نية لدى الدولة اللبنانية للتعامل مع هذا الملف، وهو ما عكسته خطة رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل الذي أطلق حملة في الذكرى الـ 20 للانسحاب العسكري السوري من لبنان بعنوان «محتلين مش نازحين». واعتبر باسيل في التجمع الذي نظّمه التيار السبت الماضي أن «لبنان يواجه احتلالاً من نوع جديد تجب مواجهته بالمطالبة بانسحابه». ولفت إلى «أنّ الحكومة عبر وزيرة الشؤون الاجتماعية ولجنة النازحين، قبلت حتى الآن باقتراح المفوّضية حول مفهوم العودة الطوعية المشروطة وهذا ذلّ وطني، خدمةً لمصالح وأجندات خارجية، وعلينا مواجهتها إن هي أكملت بهذا المسار الانقلابي على هوية لبنان». وشدّد على «أننا كما حرّرنا لبنان من الاحتلال السوري مرّة، سنحرّره مجدداً من هذا الاحتلال المُقنّع بالعمل الإنساني». لافتاً إلى «لبنان تُمارس عليه وصاية دولية عن طريق المفوّضية العليا لشؤون النازحين التي تقرّر من يعود ومن يبقى، وهذا اعتداء واضح على سيادتنا الوطنية وقرارنا المستقل، وعلينا مواجهته برفض الوصاية». وبمعزل عما إذا كانَ كلام باسيل يدخل ضمن سياق انتخابي، إلا أن أداء العهد الجديد والحكومة في ما يتعلق بملف النازحين يُنذر بتداعيات أمنية وسياسية واقتصادية، في ضوء تقارير عكست الهواجس الأمنية من أعمال تخريبية في الداخل، ولا سيما بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة وسقوط النظام في سوريا وما يحصل على الحدود من حروب أمنية صغيرة. ولفتت مصادر وزارية تحدّثت إلى «الأخبار» إلى أن «ملف النازحين السوريين يبدو غائباً عن جدول أعمال الحكومة»، كما أن لجان التنسيق التي تقرّر أن تتابع الملفات العالقة بين البلدين لم تُكلف بدرس عودة النازحين السوريين إلى بلدهم»، مشيرة إلى أن «المسؤولين اللبنانيين ومنهم رئيس الجمهورية جوزيف عون ورئيس الحكومة نواف سلام لم يسمعوا من الرئيس السوري أحمد الشرع أي نيّة لديه بإعادتهم، بل على العكس لفت أكثر من مرة إلى أن لا قدرة حالياً لسوريا على استيعابهم». فضلاً عن رفض الموفدين الغربيين مناقشة الملف مع الدولة اللبنانية بذريعة أن «الوقت غير مناسب»!

تقرير

مطالبة بتقليص المناهج وتأجيل الامتحانات

فاتن الحاج

لم تحسم وزيرة التربية ريما كرامي، بعد، توقيت إعلان الإجراءات الخاصة بالامتحانات الرسمية ومضمون هذه الإجراءات. وفي معلومات «الأخبار» أن الوزيرة ستبني قراراتها على «داتا» ميدانية، إذ إن بين أيديها دراسة للمركز التربوي للبحوث والإنماء تعكف على تنقيح معطياتها وتحليلها، ويمكن أن تلجأ إلى استبيان جديد. وفي الكواليس أن كرامي مهتمّة بشكل أساسي بمعالجة الفاقد التعليمي والتعثّر واستكمال المناهج الدراسية والحفاظ على الشهادة الرسمية، ولذا تتريّث في اتخاذ القرارات، ولا سيما المتعلقة بالتقليص والمواد الاختيارية، وإن كان التوجه حتى الآن هو لعدم اعتماد المواد الاختيارية. اللافت أن الوزيرة، كما تقول التسريبات، حسمت تمديد العام الدراسي حتى منتصف حزيران، لتجري الامتحانات في النصف الأول من تموز، وأن هذا الموعد مرتبط بمواعيد انطلاق العام الدراسي في بعض الجامعات الخاصة ابتداءً من منتصف آب، وكأنّ المطلوب السير في أجندة هذه الجامعات على حساب الأولويات الأخرى.

عملياً، إذا كان الوقت المُقترح لإنهاء العام الدراسي هو 15 حزيران، فإن الأساتذة مطالبون بإنجاز الدروس في 2 حزيران، ليتسنّى للطالب في الشهادة الرسمية التحضير للامتحانات المدرسية، علماً أنه ستتخلل ذلك عطلة عيد الأضحى، فهل طلاب القرى الجنوبية ولا سيما في الحافة الأمامية جاهزون للاستحقاق؟

يبدو أن غياب الجاهزية النفسية لدى طلاب هذه المنطقة يتقدّم على الاعتبارات الأخرى، إذ يلاحظ الأساتذة الإحباط الذي يصيب المرشحين للامتحانات والتشتّت وعدم التركيز حتى في أوساط الطلاب المتفوّقين، إذ إن واقع القرى التي يسكنونها صعب لجهة الدمار المحيط بهم، والشعور بعدم الاستقرار والأمان، إضافة إلى أن طلاباً كثراً فقدوا أحبّة لهم. ويشعر هؤلاء بأنهم متروكون لمواجهة مصيرهم، إذ لم ينظّم أركان الوزارة أي زيارات لثانويات المنطقة لمعاينة الواقع.

أكاديمياً، يتحدّث مديرون عن «سنة عرجاء» أسوأ من السنة الماضية، إذ إن أكثر من 20 ثانوية في محافظة النبطية غير قادرة على إنجاز المواد المقرّرة للامتحانات ما لم يُقرّ تقليص المنهج، أو العودة إلى التقليص الذي كان معتمداً في العام الدراسي الماضي، بالحد الأدنى، وإن كان هناك تفاوت بين ثانوية وأخرى بحسب موقع كل منها في القرى الأمامية أو الخلفية. فمن الطلاب من بقي يتعلّم «أونلاين» ولم يعد إلى الصفوف أبداً مع كل ما يترتّب على ذلك من صعوبة إيصال المعلومات، ومنهم من تلقّى تعليماً مُدمجاً، ومنهم من عاد حضورياً بعد انتهاء عطلة الميلاد، لكنّ الأعطال في الكهرباء والإنترنت والدمار في المنازل حالا دون انتظام العام الدراسي بصورة طبيعية قبل نهاية كانون الثاني، علماً أن الكثير من الطلاب لا يزالون يسكنون لدى أقارب لهم. ويشرح أساتذة موادّ علمية أن هناك صعوبةً في إنهاء المنهج في الوقت المُقترح بسبب التأخير في بداية العام الدراسي، إذ اضطر الأساتذة إلى إعادة بعض الدروس التي شرحوها «أونلاين»، في حين أن مسألة الجاهزية الأكاديمية ليست مرتبطة بإنهاء شرح الدرس، إنما بإعداد الطالب للامتحانات من خلال تكثيف التمارين والتدرّب على نمط الأسئلة، «وهذا يتطلّب وقتاً إضافياً»، ما دعا هؤلاء إلى المطالبة بتأجيل الامتحانات أسبوعاً إضافياً لا أكثر. الأساتذة ميالون إلى التقليص أكثر من اعتماد المواد الاختيارية، في حين أن الطلاب يصرّون على المواد الاختيارية والأسئلة الاختيارية، كي لا يصرفوا الوقت والجهد في مواد لا يحتاجون إليها في التخصّص الجامعي. ومنهم من يطالب بأن تكون مادة الفلسفة اختيارية، علماً أنها لم تكن اختيارية العام الماضي.

لوجستياً، استبعد مديرون أن تكون المهلة المُعطاة لتسليم لوائح المرشحين، والتي تنتهي في 2 أيار الجاري، كافية، ولا سيما في محافظة النبطية، ما قد يؤخّر إنجاز بطاقات الترشيح وتحديد عدد مراكز الامتحانات وينعكس تأجيلاً للامتحانات. يتوقّع المديرون أن يُحدث اختيار المراكز بلبلةً هذا العام نظراً إلى أن بعض الطلاب مسجّلون «أونلاين» في ثانويات ومهجّرون في أماكن أخرى. وقد عبّر هؤلاء أيضاً عن استيائهم مما سمعوه في لقاء «وزارة التربية» معهم وهو أن المسؤولين يريدون الحفاظ على الشهادة الرسمية ولن يوافقوا على أن تكون نسبة النجاح 95%. وقالوا إن الجدّية تكون بنوعية الأسئلة وبوضع «باريم» منطقي وواقعي وثابت، لا أن يكون قابلاً للتعديل وفقاً لإجابات الطلاب، كما كان يحدث سابقاً، ما يرفع النتيجة.

على الضفة الأخرى، أبدت مدارس خاصة تقع في المنطقة نفسها، وفق دراسة المركز التربوي، جاهزيتها لإجراء الامتحانات في موعدها، ولا سيما بعدما عالجت الخلل النفسي بالتعليم الاجتماعي والانفعالي. وثمة من يسأل: «ماذا يتبقّى من المناهج إذا قُلّصت مرة أخرى؟ ولماذا لا تُنظّم دورة امتحانات ثالثة للطلاب المتعثّرين بسبب الأوضاع الخارجة عن إرادتهم؟».

> امتحانات القرى الجنوبية: عام دراسي أعرج وتعب نفسي

تقرير

توقيت سياسي لعدوان الضاحية

علي حيدر

يأتي العدوان الإسرائيلي على الضاحية الجنوبية أمس، استمراراً للاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية المتّبعة منذ ما بعد اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الثاني الماضي، وتصعيداً جديداً وفق أكثر من معيار، بالاستناد إلى حسابات سياسية تشمل المتغيّرات الداخلية الاعتداءات والضغوط، ولن تكون هناك إعادة إعمار.

اللافت في عدوان أمس أنه يشمل منطقة بيروت عبر استهداف ضاحيتها، من دون التذرّع بكونه ردّة فعل على صواريخ أُطلقت على الكيان كما حدث سابقاً. ويعني ذلك أنه يمكن للعدو التذرّع بأي ذريعة مشابهة في أي وقت للمبادرة إلى مثل هذا الاعتداء، وتوسيعه إلى سيناريوهات أشد خطورة ووقعاً في أكثر من مجال.

وبالمقارنة مع محطات سابقة، يُلاحظ أن هذا العدوان يأتي في سياق مسار بدأ بعد اتفاق تشرين الثاني الماضي، كان التركيز فيه ابتداءً على سياسة التنكيل والتدمير التي اعتمدها جيش العدو في قرى الحافة الأمامية، وانتقل لاحقاً إلى تكثيف اعتداءاته شمال نهر الليطاني، وصولاً إلى البقاع. ومن ثم استهداف العاصمة، متذرّعاً بصواريخ لم تكن للحزب علاقة بها كما بيّنت التحقيقات، وبالتوازي مع استمرار الاغتيالات والاعتداءات في مناطق أخرى.

ويؤشّر العدوان في بعده الجغرافي وسياقه وتوقيته وكونه ابتدائياً، إلى أنه أتى ترجمة لقرار سياسي من حيث أصل الاعتداء، وتوقيته ونطاقه وحجمه، أكثر من كونه مرتبطاً بسياق أمني، بهدف رفع مستوى الضغوط السياسية والنفسية على المقاومة وبيئتها، بعدما تبيّن أن الضغط والتهويل سابقاً لم يحقّقا النتائج المؤمّلة. كذلك يهدف للقول إن هذا الاعتداء هو محطة في سياق متواصل.

ومن أهم ما يستند إليه العدو في هذا المستوى من الضربات هو أن رهانه على مفاعيلها يرتبط أيضاً بملاقاتها للضغوط الداخلية، وأن من سيقوم بمهمة تزخيم مفاعيلها السياسية والنفسية، قوى وشخصيات وأجهزة إعلام لبنانية تتبنّى علناً مطلب نزع سلاح المقاومة، وتراهن على العدو الإسرائيلي في مواصلة اعتداءاته.

مع ذلك، أصبح من الواضح أن العدو يدرك أهمية الوقت في ما يتعلق بإمكانية تحقيق الأهداف السياسية الاستراتيجية من الحرب. ولذلك يبدو مع واشنطن في عجلة من أمرهما، إدراكاً وتقديراً منهما بأن حزب الله يستغلّ هذا الوقت لاستكمال عملية النهوض والترميم، وهو أمر ليس خافياً ولا سرياً. بل هو من أهم مزايا نهج الحزب في كل المحطات السابقة التي واجهها. ويبدو أن هذه المخاوف انسحبت أيضاً على من يراهنون على الإسرائيلي فبدأوا يعبّرون عن مخاوفهم وعن ضرورة نزع سلاح حزب الله خلال أشهر معدودة، وإلا فإن اتجاه الرياح قد يختلف بما يؤدي إلى تراجع هذا الزخم، في أقل التعابير. أو ربما يقرّر فيها حزب الله الانتقال إلى مرحلة جديدة.

في الخلاصة، لم تكن هناك حاجة إلى معلومات خاصة للقول إن العدو سيواصل اعتداءاته، والتقدير نفسه ينسحب أيضاً على ما بعد هذا العدوان. لكنّ التحدّي الآن هو: هل تنتقل الحكومة اللبنانية إلى مرحلة تنفيذ امتلاكها قرار الحرب والسلم في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، وعلى الأقل لحماية بيروت إن لم يكن كل لبنان، أم أن هذا الموقف سيبقى حصراً في مواجهة المقاومة؟

تقرير

معايير معالجة أوضاع المصارف
لا توزيع للمسؤوليات بل إبقاء «الأكبر»

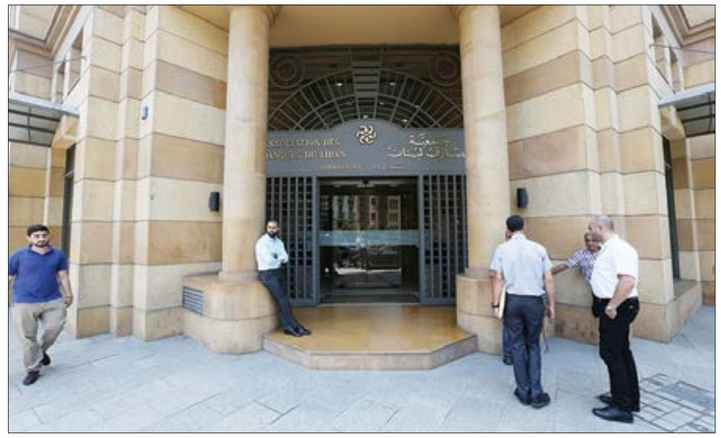

محمد وهبة

ثمة نقاش غائب بشأن إفلاس المصارف وتوزيع الخسائر ربطاً بما كان يمثّله الحاكم السابق رياض سلامة بالاتفاق مع عدد محدود من المصارف المصنّفة «كبيرة». ينطبق على هؤلاء مفهوم «صانعي السوق»، بينما الباقون كانوا مجرّد «تابعين». وهذه التبعية ليست خياراً، إنما ضرورة للبقاء في السوق. فعندما يرسم مصرف لبنان سياسة ما ويفرض تطبيقها بالاتفاق مع «الكبار»، لن يتمكّن الآخرون من المعاندة والبقاء في السوق في الوقت نفسه. «صانعو السوق» كانوا يستحوذون على الأرباح، ويُتاح لهم التوسّع والانفلاش المحلّي والخارجي، وتتأمّن لهم الحماية من المخاطر، بينما يتحوّل «التابعون» إلى «كومبارس». والأمر نفسه يتكرّر اليوم في التعامل مع أزمة الإفلاس المصرفي حيث ظهر بوضوح من مشروع قانون معالجة أوضاع المصارف أن هناك سعياً واضحاً إلى انتشال المصارف الكبيرة والسماح لها بمزيد من التوسّع عبر الاستحواذ على جماعة «الكومبارس»، رغم أن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق «المصارف الأكبر».

كان التركّز المصرفي إحدى أبرز صور الفساد المالي في لبنان. ضَمِن القطاع المصرفي في لبنان ليكون قناة لاستقطاب الأموال، وإعادة توزيعها في الداخل. أتاحت له هذه الوظيفة، أن يلعب دوراً متقدماً في بنية عمل نموذج الاقتصاد السياسي في لبنان الذي ساد منذ ما بعد الحرب الأهلية، وحتى الانهيار المصرفي والنقدي. وفتحت للقطاع أبواب الأرباح السهلة والسخيّة. لكن، لم يكن الأمر يشمل كل أعضاء هذا النادي. فالجزء الوازن من هذا الدور كانت تقوم به مجموعة محصورة من المصارف بالتعاون مع مصرف لبنان. المصارف الصغيرة بالكاد كان لها دور فاعل فيه، رغم أن الحاكم السابق رياض سلامة أتاح لعدد محدود بعض المزايا في عمليات إقراض مربحة مثل تمويل شراء الطائرات لشركة ميدل إيست أو سواها. طبعاً كانت المصارف الأجنبية أول من يخرج من السوق بعدما بدا لها واضحاً أن التنافس لم يعد قائماً مع المصارف المحلية، وأن «اللعبة» بين مصرف لبنان والمصارف، تنطوي على مخاطر مخالفة لقواعد عملها. ما ينطبق على المصارف الأجنبية قد لا ينطبق على المصارف المتوسّطة والصغيرة التي لم يكن أمامها سوى خيار الاندثار في السوق أو الاستمرار على «الفتات». طبعاً، تحديد المصارف الكبيرة والمتوسطة والصغيرة يتم على أساس التركّز المصرفي في الموجودات والودائع والأرباح. وليس على أساس التصنيفات التي أقرّتها جمعية المصارف ومصرف لبنان من أجل التسويق و«البهورَة» والمتمثّلة في مصارف «ألفا» و«بيتا» وسواهما. ففي السنوات العشرين الأخيرة كانت السيطرة واضحة لمصرفين هما «بنك عودة» و«بلوم بنك». وكان في غالبية الأحيان بنك بيلوس في المركز الثالث وإن كان يتساوى أحياناً مع فرنسبنك. بحسب إحصاءات «بنك داتا»، كان عودة وبلوم يستحوذان على ثلث موجودات القطاع المصرفي في 2005، وإذا احتسب معهما بنك بيبلوس فكانت السيطرة تصل إلى 39,8%. وفي عام 2015 ارتفعت نسبة سيطرة بلوم وعودة إلى 31,3% وفي تلك السنة كان فرنسبنك وبيبلوس يتنافسان على المركز الثالث بنسبة 8,8% للأول و7,8% للثاني، أي إن المصارف الأربعة الكبرى كانت تسيطر على 48,8% من موجودات القطاع. ومنذ 2005 حتى الانهيار، كان «بلوم بنك» يسيطر على الحصّة الأكبر من الأرباح، ويليه «بنك عودة»، ثم «بنك بيبلوس». كان حجم صافي الأرباح في 1995 نحو 214 مليون دولار، وارتفع إلى 2,2 مليار دولار في 2015.

قبل مدة 2005، أي المدة التي يمكن اعتبارها مفصلية بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري واستئثار الحاكم السابق رياض سلامة بالقرار النقدي والمالي في لبنان، كان التركّز المصرفي أيضاً موجوداً بالقوّة نفسها. ففي عام 1995 كانت ثلاثة مصارف تسيطر على حصّة وازنة من موجودات المصارف نسبتها 27% من مجمل الموجودات. وازداد التركّز في السنوات العشر التالية لتبلغ نسبة أكبر ثلاثة نحو 39,8%. وفي عام 2015 بلغت 40,1%. عملياً، لم تتبدّل كثيراً المراكز الثلاثة الأولى، فغيما كان بنك البحر المتوسط يحتلّ المركز الأول في مطلع التسعينيات وكان بلوم بنك يحتل المركز الثاني وبنك عودة المركز الثالث، أزيح بنك البحر المتوسط وحلّ محلّه بنك بيبلوس، ثم أتى بنك عودة ليتزعّم المشهد. كان حجم الموجودات 18,8 مليار دولار في 1995 ثم ارتفع إلى 227,9 مليار دولار في 2015.

المشهد يتكرّر على صعيد الودائع، أي الأموال التي تتلقاها المصارف وتتملكها بموجب قانون النقد والتسليف لتوظيفها وتحقيق الأرباح منها، سواء بإقراضها للقطاع الخاص، أو بتوظيفها في أسهم وسندات كما كان يحصل غالباً مع هذه المصارف التي كانت تركّز توظيفاتها لدى مصرف لبنان. فالحصّة السوقية على صعيد الودائع كانت من نصيب بلوم، ثم ميد، وعودة في 1995، ثم أزيح ميد ليحل محلّه بيبلوس في 2005، وفي 2015 احتلّ عودة المركز الأكبر بنسبة 19,1% (الأرقام مصدرها بنك داتا).

لم يكن ليحصل هذا التركّز، لو لم يكن مصرف لبنان يدرك أن تنفيذ السياسات التي يقرّرها، يتطلب إخضاع السوق وفقاً لقواعد وشروط من أهمها التعاون مع الكبار. لذا، ليس الأمر يتعلق بتطبيق القوانين على الجميع، بل هذه قواعد راسخة في السوق الرأسمالية حيث الكبار «أكبر من أن يفشلوا». هذه المقولة التي استندت إليها الإدارة الأميركية في عزّ الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في نهاية عام 2008، لتقرّر إنقاذ المصارف المفلسة منعاً لانهيار شامل في السوق.

في لبنان، القواعد نفسها كانت تطبّق عبر «تسمين» الكبار وتوسيع حصصهم السوقية، ومنحهم القروض لعمليات الدمج والتوسّع المحلي والخارجي، وكبح طموح الآخرين. ثمة الكثير من الأدلة على ذلك، ومن أبرزها أن «الهندسات المالية» بدأت لإنقاذ مصرفين متعثّرين في الخارج بشكل أساسي، وخصوصاً في السوق التركية.

كانت التعاميم هي الأداة الأساسية لعملية التسمين التي قادها رياض سلامة. مثلاً، لم يكن يسمح للمصارف بالتنافس وفرض عليها أن تتوسّع بمقدار فرعين سنوياً من دون أي استثناءات. وفرض عليها أيضاً أن توظّف الأموال لديه بدلاً من التنافس في السوق والتعرّض لمخاطر تجارية. وبالتالي كان على المصارف القبول بحصّتها من الأرباح التي يحدّدها لها رياض سلامة. أيضاً لعب قانون الدمج دوراً كبيراً في عملية تسمين المصارف، إذ نال بعضها عمليات دمج متكرّرة، وبعضها لم يحظ بأي منها. ولم يكن الأمر محصوراً بأهداف السيطرة على السوق، إنما كانت هذه الأدوات تستعمل أيضاً في إطار سياسي لمراضاة صاحب مصرف مقرّب من زعيم سياسي أو لمراضاة مرجعية دينية... كان جوهر اللعبة دائماً، أن السيطرة على السوق تتطلب السيطرة على الكبار، وهي بالتأكيد تتطلّب صنع الكبار ومواكبة تطوّرهم. ولترسيخ نوع من التوازن بين أعضائها، قرّرت جمعية المصارف أن تطلق تصنيفاً لمجموعة «ألفا» كان يضم مجموعة محدودة من المصارف التي لديها ودائع بقيمة مليارَي دولار، ثم توسّع إلى نحو 16 مصرفاً. وكانت جمعية المصارف عبارة عن مجلس إدارة يُظهر أنه «لوبي» متماسك في مواجهة المصرف المركزي، لكن في الواقع كان لوبياً ممزّقاً من الداخل يتماهى في تنافسيته مع صراعات النظام السياسي وزعمائه وينصاع لهم بلا حدود. فكان رئيس الجمعية محسوباً على طائفة معينة، وكان كل مقعد في مجلس الإدارة مطيّفاً أيضاً، واستمرّ على هذه الحال حتى الآن. ما كان يجمع هؤلاء، أن السياسات المتبعة كانت سخيّة في منحهم الأرباح في مطلع التسعينيات وما بعدها، إلا أن حصّة المصارف المتوسطة والأصغر كانت دائماً «الفتات». وهذا «الفتات» كان كثيراً ربطاً بما يمكن تسميته «الناتج» الذي كان يخرج من عمليات إدارة النظام السياسي - المالي - المصرفي. لكن بمجرد الانهيار وظهور التعثّر، بدأت تظهر النعرات في ما بينهم حتى أنه لم يعد هناك استقرار للانتخابات التي يجرونها وصار التمديد والتوسيع عاملين أساسيين محفّزين لاستمرار جسم الجمعية المنخور. لا بل إن المصارف الكبيرة تخفي تحرّكاتها عن المصارف الأصغر. حصل هذا الأمر أثناء تفاوض حكومة حسّان دياب مع صندوق النقد الدولي برعاية «لازار»، وكان رئيس الحكومة يستقبل عدداً محدوداً من المصارف الكبرى التي حاولت إقناعه بأنها ستعمل على إعادة الاستقرار في السوق بمجرّد أن تبقى على قيد الحياة، وسوّقت هذه المصارف فكرة بقاء خمسة مصارف مقابل الفكرة التي سوّقتها «لازار» بضرورة منح تراخيص لخمسة مصارف جديدة. لاحقاً في حكومة ميقاتي، تكرّر الأمر نفسه بحجّة الحفاظ على «أموال المودعين»، جرى التسويق لضرورة الحفاظ على عدد محدود من المصارف وتطبيق عمليات الدمج والاستحواذ على كل من تبقى في السوق. وبدا الأمر كأنه أصبح سياسة متبعة إذ يتكرّر اليوم التسويق والترويج لهذا الأمر عبر مشروع قانون معالجة أوضاع المصارف الذي يحدّد معايير البقاء أو التصفية على أساس المعلومات المتوافرة من لجنة الرقابة على المصارف عن أوضاع المصارف، والتي مفادها أن قيام المصارف الكبيرة هو المدخل لإنقاذ السوق والودائع.

> **قاد سلامة عملية تسمين لمجموعة محدّدة من المصارف**

تطوّر الحصّة السوقية لأكبر 5 مصارف لناحية الموجودات (2005-2015)

	2005	2015
بنك عودة	14,8%	18,5%
بلوم بنك	15,3%	12,8%
فرنسابنك	6,4%	8,8%

تطوّر الحصّة السوقية لأكبر 5 مصارف لناحية الأرباح (2005-2015)

	2005	2015
بلوم بنك	23,6%	18,4%
بنك عودة	18,3%	18,3%
بنك بيروت	4,9%	8,5%

تطوّر موجودات وأرباح القطاع المصرفي (2005-2015)

2005	2015	
موجودات (مليون دولار)	77,702	227,898
أرباح (مليون دولار)	579	2,201

المصدر: Bank Data

حقّ الردّ

تعليقاً على ما ورد في تقرير نشرته «الأخبار» (26 نيسان 2025) تحت عنوان «ديوان المحاسبة: مماطلة في إصدار أحكام بحق 6 وزراء اتصالات»، نعلمكم بالآتي:

إنّ رقابة النيابة العامة لدى الديوان التي تمارسها عبر المطالعات الصادرة عنها ليست رقابة شكلية، بل هي إجراء جوهري يعرّض قرار الديوان للنقض في حال إصداره من دونها. علماً أن المدّعي العام لدى الديوان لا يزال منذ عام 2019 يعمل وحيداً، ولكن ذلك لم يثنه عن الحفاظ على المصلحة العامة والحرص على الأموال، من دون أي اعتبار لأي ضغوط من أي نوع كانت، وماضيه وحاضره يشهدان بذلك. وهو يحرص على إشباع الملفات درساً وتمحيصاً ضمن الإمكانات المتاحة، من دون أي تأخير عن المهل التي تشكل بطبيعة الحال مهل حثّ، إلا ما قد تستدعيه مضامين الملفات وحجمها كما في القضية الراهنة التي تضمّنت وقائع وإفادات وبيانات وشهادات وتقارير ومستندات وخرائط، فضلاً عن قرار مؤقت بالمآخذ المنسوبة إلى السادة الوزراء، وتقرير للمستشار المقرر رداً على دفاعهم يربو على 70 صفحة تضمّن مآخذ منسوبة إلى 6 وزراء بعضها عرض على المناقشة وبعضها الآخر فات الغرفة المختصة تضمينه في قرارها المؤقت المبلّغ من قبلها إلى السادة الوزراء لإبداء دفاعهم، وهذا يشكل خرقاً جوهرياً لحقوق الدفاع الذي لا يمكن لأي محكمة التغاضي عنه، ما يفسّر ما ورد في مطالعة المدعي العام الذي طلب من الغرفة المختصة تصحيح هذا الخلل الجوهري حتى لا يتعرّض القرار للنقض أمام مجلس شورى الدولة. وقد وافقته الغرفة هذا الرأي وأبلغ أحد الوزراء بتلك المآخذ لإبداء دفاعه في خصوصها. وفي كل الأحوال، فإن الملف بعد إبداء النيابة العامة مطالعتها أضحى في عهدة الغرفة المختصة بانتظار إصدار قرارها في القضية.

أما لناحية ما ورد في المقال بأنه لم يسبق للنيابة العامة إثارة الملاحظة المتعلقة بصلاحياتها، فإنها تؤكد أن هذه النقطة بالذات «لجهة أن الأصل يبقى حصرية الملاحقة من قبلها»، فإن النيابة العامة قد أثارت هذه النقطة الجوهرية في عدد من الملفات ومراجعات النقض أمام مجلس شورى الدولة، ولكنها لم تجعل منها سبباً لعدم إبداء مطالعتها وممارسة صلاحياتها الرقابية كما حصل في القضية الراهنة عندما بادرت فوراً بالطلب من الدوائر العقارية وضع إشارة منع تصرف على عقار «تاتش»، ما سهّل إتمام عملية البيع وتسجيله.

المدعي العام لدى ديوان المحاسبة القاضي فوزي خميس

■■■

تعليقاً على ما نُشر في «الأخبار» (26 نيسان 2025) تحت عنوان «ديوان المحاسبة: مماطلة في إصدار أحكام بحق 6 وزراء اتصالات»، تودّ الغرفة الثانية في ديوان المحاسبة برئاسة القاضي عبد الرضى ناصر وعضوية المستشارين القاضيين محمد الحاج وجوزيف الكسرواني التي درست وتدرس الملف بكل موضوعية وتجرد، التوضيح بأن الملف المتعلق بوزراء الاتصالات الستة يحتوي على مئات الصفحات، وأن تقرير الرئيس المقرر الذي أُحيل على النيابة العامة لدى الديوان زاد على السبعين صفحة، ومرفقاته تتكون من مئات الصفحات، وأن عدم صدور القرار النهائي حتى تاريخه لا يعود لأي ضغوطات، بل مرده إلى اضطرار الغرفة عملاً بقواعد الموضوعية وتأمين حق الدفاع إلى إصدار قرار مؤقت جديد بحق الوزير جوني القرم، هدفت الغرفة عبره إلى تأمين حق الدفاع للوزير القرم عملاً بمطالعة النيابة العامة لدى الديوان عن مسألة شراء مواقف للسيارات بأقل من عدد المواقف التي كانت مستأجرة.

وستصدر الغرفة الثانية قرارها النهائي فور ورود دفاع الوزير القرم، وستُراعى فيه قواعد الموضوعية والعدالة والشفافية والتجرد.

الغرفة الثانية لدى ديوان المحاسبة

قانون التقاعد: الشيطان في المراسيم

رامي اسوم *

أقرّ المجلس النيابي اللبناني أواخر عام 2023 قانون «إنشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية» الذي يستبدل نظام تعويض نهاية الخدمة، الإلزامياً لكل من يدخل العمل لأول مرّة بعد تاريخ وضع النظام موضع التنفيذ، ولسائر المضمونين الذين لم يبلغوا سن الـ 49 عاماً، بالتاريخ نفسه.

وهناك معطيات تشير إلى أن الحكومة

> **لا ضمانات في القانون بأن الراتب التقاعدي سيأخذ في الحسبان معدلات التضخم**

تعكف حالياً على دراسة القانون، لإصدار المراسيم التطبيقية الخاصة به لتطبيقه في أقرب وقت. لكن القانون يترك مجالاً واسعاً للحكومة لتحديد الكثير من التفاصيل التي أرجئ بتّها في نصّ القانون، في المراسيم التطبيقية.

وربما تكون النقطة المضيئة الوحيدة في القانون أنه يخطو باتجاه مسار الحماية الاجتماعية للعمال في لبنان، كونه يؤمّن الحد الأدنى من الضمانات لشريحة كبيرة من العمال الذين يتقاضون رواتب متدنية جداً (الحدّ الأدنى)، فيصرف لهم راتباً تقاعدياً بين الـ 55% و80% (حسب سنوات خدمتهم) من الحدّ الأدنى للأجور خلال مدة تقاعدهم. إلا أن باقي بنود القانون تتضمن إجحافاً كبيراً بحقّ باقي المضمونين، وخصوصاً من أصحاب المهارات، ولا سيما الذين تتجاوز رواتبهم المصرّح عنها، الحدّ الأدنى (قبل الأزمة خصوصاً).

ليس هناك نصّ واضح لطريقة نقل الحقوق المكتسبة للمشتركين في نظام تعويض نهاية الخدمة، إلى نظام التقاعد. ومع أن القانون الجديد يذكر حرفياً أنه يتوجب تصفية رصيد تعويض نهاية الخدمة للمضمون وتحويله إلى الحساب الفردي الافتراضي المتراكم في نظام التقاعد، إلا أنه ينصّ أيضاً على أن المرسوم التطبيقي الذي سيصدر عن الحكومة يجب أن يتضمن «جميع الأحكام الانتقالية المتعلقة بمعالجة وتصفية الحقوق المكتسبة للإجراء»، وهذا ما يفتح الباب واسعاً للالتفاف على حقوق العمال.

وقد أصبح معروفاً أن سحب القانون من أدراج المجلس النيابي وتعديله قبل إقراره عام 2023، جاء، فقط ليحلّ مشكلة مبالغ التسوية التي يتوجب على أصحاب العمل دفعها لمصلحة صندوق الضمان.

ولتبسيط الموضوع، فإن من كان يبلغ راتبه 1,5 مليون ليرة قبل الأزمة (أي ألف دولار)، وأصبح راتبه 20 مليوناً بعد الأزمة، مع 20 سنة خدمة، فإن مبلغ التسوية المترتب على صاحب العمل يعادل الفرق (18,5 مليوناً) مضروباً بعدد سنوات الخدمة (20) ليصبح 370 مليون ليرة. وهذا ما أدى إلى اعتراض الهيئات الاقتصادية على تحميلها وحدها مسؤولية الأزمة المالية، فكان الحلّ السحري في إعادة إحياء نظام التقاعد لإيجاد مخرج يتم عبره قضم حقوق العمال عن طريق الانتقال إلى نظام التقاعد من دون دفع مبالغ التسوية (كما عدلته اللجان النيابية عام 2020).

والواقع، إن إضافة مادةٍ تنصّ صراحةً على تصفية حقوق المضمونين قبل انتقالها إلى نظام التقاعد، حافظ على مكتسباتهم، ما يعني أن حساب العامل، الذي يتحول من النظام السابق إلى الجديد، سيبدأ بمبلغ يساوي عدد سنوات خدمته قبل الانتقال، مضروباً بالراتب الأخير الذي تقاضاه (أي يبدأ الحساب بـ 370 مليوناً في المثال المذكور أعلاه)، ثم تتم تغذيته تدريجياً عبر الاشتراكات اللاحقة، وصولاً إلى بلوغ المضمون سنّ التقاعد، ما يحفظ حقوقه الكاملة عن السنوات السابقة بالإضافة إلى اللاحقة.

غير أن إحالة موضوع معالجة تصفية الحقوق المكتسبة إلى المرسوم التطبيقي، لا يمكن فهمها إلا كمحاولةٍ من المشترع لإعطاء الحكومة حقّ تعديل القانون تحت عبارة «تضمين الأحكام الانتقالية» والتي ستتمّ بحسب ما يتم تداوله، على إعطاء أصحاب العمل إمكانية «تقسيط مبالغ التسوية» المترتبة عليهم عبر زيادة نسب اشتراكات صاحب العمل الشهرية لاحقاً. أي إن حساب نظام التقاعد الافتراضي للمضمون يمكن أن يبدأ تقريباً من الصفر (أو ما تمّ مراكمته من مبالغ ضئيلة بالليرة في ظل نظام التعويض)، ثم يعاد تعويضه شهرياً عما خسره في هذه العملية.

إن هذا الالتفاف على القانون، في حال حصوله، سوف يضيع حقّ المضمون الذي يترك عمله بعد سنواتٍ قليلة، لأن الزيادة على نسبة اشتراك صاحب العمل تحتاج إلى عشرات السنوات لتعويضه عما خسره من مبلغ التسوية، أو سيتم تحميلها لصندوق الضمان.

لكن المشكلة الأكبر هي أن جزءاً كبيراً من المُلزَمين بالانتقال إلى نظام التقاعد (تحت سن الـ 49 عاماً)، لا تتعدّى مدّة خدمتهم في نظام التعويض الـ 20 سنة، وبالتالي كيف ستُحتسب مبالغ التسوية العائدة إليهم؟ علماً أن قانون الضمان الحالي ينصّ صراحةً على احتساب شهر عن كل سنة خدمة (وليس 50% في حال ترك العمل بعد 5 سنوات، وتتزايد تلك النسبة تدريجياً، وصولاً إلى 85% بين 15 و 20 سنة خدمة، لأن ذلك يحصل فقط في حال تركه العمل، وليس في حال استمراره في العمل وانتقاله بين النظامين).

فهل سيفرض المرسوم التطبيقي على أصحاب العمل دفع مبالغ التسوية كاملة دفعةً واحدة عن كل العمال ما دون الـ 49 عاماً للانتقال إلى نظام التقاعد؟ إن تطبيق ذلك يعني ترتيب أحمال كبيرة وفجائية على أصحاب العمل، وبالتالي إن الأخبار الواردة من النقاشات التي تدور بين الحكومة وأصحاب العمل لإصدار المراسيم التطبيقية ترجّح تقسيط تلك المبالغ كما تم شرحه سابقاً، بما يعنيه ذلك من رمي الخسارة المستقبلية إما على العامل أو على صندوق التقاعد في الضمان في حال إجبار المرسوم التطبيقي، صاحب العمل على دفع مبلغ التسوية، فإن صاحب العمل الذي يتهرب من التصريح عن كامل راتب الأجير، سيستفيد من عملية الانتقال إلى نظام التقاعد (من مبلغ ألف دولار في المثال السابق، لم يعد يصرّح بعد الأزمة إلا عن 20 مليون ليرة) بينما صاحب العمل الذي يلتزم بالقانون، ويصرح عن كامل الراتب، سيكون مضطراً إلى دفع أضعافٍ مضاعفة في تلك الحالة.

ولذا، إن المرسوم التطبيقي يجب أن يلحظ الاعتماد على الراتب المصرّح عنه قبل الأزمة المالية عام 2019 مضروباً بـ60 لاحتساب عملية الانتقال، وذلك بحفظ حق العامل بمكتسباته كما كانت قبل الأزمة.

من أهم ما يلفت النظر في قانون التقاعد أنه يحدّد سقفاً أعلى للاشتراكات كنسبة مئوية من مجموع كسب الأجير (تقسّم بين صاحب العمل والعامل بحسب جدول يحدد نسبة اشتراك كل منهما)، يعادل 4 أضعاف متوسط الأجور المصرّح عنها في لبنان (المادة 54-1). وبحسب المعلومات المتوافرة فإن متوسط الأجور لا يتعدى الـ 400 دولار.

وذلك يعني أيضاً أن من يتقاضى راتباً يساوي 4000 دولار، لن يصرح عنه رب عمله إلا عن أول 1600 دولار. من الواضح أن هذه المادة وضعت أساساً لتخفيف العبء، عن صاحب العمل. وهذا المبدأ (السقف) معتمد في عدد من الدول، ولكن السقوف في تلك الدول أعلى (بالقيمة المطلقة) بكثير من لبنان (مثلاً السقف في بعض الدول الأوروبية يصل إلى 3 أو 4 مرات متوسّط الأجور) والتصريح يحصل على كامل الراتب خلافاً لما هو عليه الحال في لبنان حيث يسجّل تهرّباً على نطاق واسع من أصحاب العمل. لذا، لا يمكن أن ينطبق على لبنان حيث المتوسط سيظلّ منخفضاً جداً من المتوسط الفعلي للأجور التي تدفع ولا يصرّح عنها. وبالتالي، فإن الضمانة الأعلى للراتب التقاعدي الذي سيحصل عليه الموظف الذي يتقاضى مثلاً راتب الـ 4 آلاف دولار اليوم، لن تتعدى الـ40% (1,33% عن كل سنة خدمة، على افتراض 30 سنة خدمة، كما ينص القانون الجديد) من سقف الاشتراك الذي يبلغ 1600 دولار (400 دولار مضروبة بـ 4)، أي نحو 640 دولاراً. وهذا المبلغ ينطبق على كل من كان راتبه أعلى من 4 أضعاف المتوسط، مهما بلغ الراتب.

إن القانون بشكله الحالي بدلاً من أن يشجّع عودة اللبنانيين ذوي المهارات إلى وطنهم، سيشكل عاملاً إضافياً لهروب من تبقى منهم في البلد.

القانون ينصّ في مادته الـ 54-3 تحت عنوان «ضمانتا الحدّ الأدنى» أنه يجري إعادة تقييم وفهرسة (indexation) رواتب التقاعد بناءً على زيادة متوسط أجور المشتركين (كل المضمونين الذين ما زالوا في الخدمة). ولحظت أنه يجوز اعتماد مؤشر أسعار الاستهلاك في عملية التقييم، بموجب مرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء «عندما تتوافر الشروط الاقتصادية المناسبة»، أي إنه ليس هناك ضمانات قانونية ثابتة للمتقاعدين بتعديل رواتبهم تلقائياً بناء على مؤشر موحّد، وأن رواتب التقاعدين لن تعدّل بالضرورة وفقاً لمعدّل التضخّم السنوي. إن طريقة احتساب الراتب التقاعدي للمضمون تستند إلى «عامل التحويل» الذي يتضمن عناصر مثل: العمر بتاريخ التقاعد، الفهرسة المستقبلية المتوقعة، العمر المتوقع... وهو يمكن أن يتخطى الضمانتين المذكورتين آنفاً، لكن ليس هناك ما يضمن ذلك قانوناً، حتى أن تلك النسب ستكون عرضة للتعديل (وبالتالي التخفيض) بموجب مرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء.

إن الواقعية العلمية تقتضي الاعتراف بأنه لا يمكن الالتزام بمبالغ أو نسبٍ محدّدة مسبقاً في أنظمة التقاعد، وذلك لكثرة المتغيرات (الديموغرافية، السياسية، الاقتصادية...). إلا أن آلية الاحتساب يجب أن تكون واضحة منذ البداية ومن بينها عامل التحويل، لا أن يبقى معلقاً على مراسيم تصدرها الحكومة.

أخيراً، وبانتظار المراسيم التطبيقية التي ستصدر عن الحكومة، يجب تذكيرها بأن مهمة الدولة الأساسية هي رعاية مواطنيها وحمايتهم، خصوصاً أن كانت تعتبر نفسها حكومةً إصلاحية تريد النهوض بالاقتصاد بعد أزمة دامت 5 سنوات.

والنهوض بالاقتصاد يتطلب الحفاظ على عناصر الإنتاج مجتمعة، ومن بينها العمال وأصحاب العمل. لذا، إن تأجيل مشكلة التعويضات إلى المستقبل (بتنفيذ نظام التقاعد بمراسيم غير عادلة)، بدلاً من إيجاد حلّ جذري لها، لا ينهض بالاقتصاد في ظل وعي العمال بعدم وجود ضمانات جدية لشيخوختهم.

هذا سيبقى واجب الحكومة، وإن كانت لا تستطيع تحميل أصحاب العمل مسؤولية ضمان شيخوخة عمالهم، فإنها تظل مسؤولة عن حفظ حقوق العمال، ولو اضطرت إلى تمويل ذلك بنفسها. الجميع سيكون بانتظار ما ستصدره من مراسيم، للطعن بها أمام مجلس شورى الدولة في حال لم تكن على المستوى الوطني المطلوب من العدالة والحماية الاجتماعية.

* باحث لبناني

فلسطين

الشيخ خليفة منتظراً لعباس: سلطة «التنسيق الأمني» تزداد رداءة

رام الله - **الأخبار**

لم يكن ما جرى في اجتماع المجلس المركزي لـ«منظمة التحرير الفلسطينية»، يومَي الـ23 والـ24 من الشهر الجاري، والآخر الذي تبعه، في الـ26، للجنة التنفيذية، مفاجئاً لأحد حول العالم؛ إذ، وبعيداً من «الحشو» (مواقف سياسية وما شاكل)، تحقّقت غاية الاجتماعَيْن الوحيدة والأهمّ، مع الإعلان رسميّاً عن الرضوخ للضغوط والإملاءات العربية والغربية، والمتمثّلة

> لا يختلف اثنان على أن ما جرى أبعد وأخطر من استحداث منصب في قيادة السلطة

> باستحداث مناصب جديدة في «منظمة التحرير» ورئاسة السلطة، وأهمّها منصب نائب الرئيس. وكما كان معروفاً مسبقاً، أُعلن تعيين حسين الشيخ نائباً للرئيس، لتنهال إثر ذلك التبريكات والتهاني من الدول العربية، إلى الدرجة التي بادر معها وزير الخارجية الإماراتي، عبدالله بن زايد، إلى مهاتفة الشيخ لتهنئته بمنصبه الجديد.

على أن ما جرى أبعد وأخطر من استحداث منصب في قيادة السلطة، إذ هو هندسة لخلافة عباس وفق المقاييس الغربية والعربية، خصوصاً ليس مستبعداً أن يباشر الشيخ ممارسة «مهامّ» الرئيس، والاستحواذ على صلاحياته، باعتباره «وريثه» الذي اختاره بنفسه؛ علماً أن ذلك يمثّل واحداً من الشروط التي فُرضت على السلطة في وقت سابق، والتي طالبت بتقليص صلاحيات «أبو مازن»، وتحويله إلى رئيس رمزي. وكان الشيخ استطاع تجاوُز كلّ منافسيه وخصومه في الساحة الفلسطينية، وتحديداً في حركة «فتح» ممَّن كانوا يطمحون إلى المنصب. فالرجل يحظى بدعم مطلق من عباس، كونه الشخصية الأقرب إليه، ويتمتع بخطوط مفتوحة مع الدول العربية التي مارست، بدورها، ضغوطاً على رئيس السلطة لصالح الشيخ، وهو ما يضاف إلى ورقة الأخير الأقوى، والمتمثّلة بكونه «عرّاب» التنسيق الأمني والعلاقات مع إسرائيل.

تزامن صعود أسهم الشيخ، باعتباره اللاعب الأول في مطبخ عباس في صنع القرار السياسي والأمني والاقتصادي (أ ف ب)

وبرز حسين الشيخ، في السنوات الأخيرة، كرئيس لهيئة الشؤون المدنية في السلطة، والتي تتولّى مسؤولية التنسيق مع إسرائيل، وهو ما مكّنه من إقامة علاقات واسعة. وفي السياسة، صعدت أسهمه عقب فوزه في عضوية اللجنة المركزية لحركة «فتح» في عام 2009، ومن ثمّ تعيينه، في عام 2022، عضو لجنة تنفيذية في «منظمة التحرير»، ما مهّد له لاحقاً ليصبح أمين سر اللجنة بدلاً للراحل صائب عريقات. ومذّاك، توالت المعطيات التي أظهرت أن تنصيب الشيخ محلّ عباس أصبح واقعاً، وهو ما جلّاه خصوصاً المقطع المتداول للرجل، صبيحة عيد الفطر، حين كان متوجّهاً إلى ضريح عرفات (الذي أصدر في عام 2005 قراراً باعتقاله بعد تنحيته من مهامه التنظيمية)، بمركبات مصفّحة وحراسة مشدّدة، حيث كان ينتظره صف طويل من أعضاء اللجنة التنفيذية، ومسؤولون آخرون من بينهم رئيس الوزراء محمد مصطفى، ورجال الأمن برتب عالية، والذين مرّ عليهم مصافحاً، ليتقدّمهم جميعاً ويضع الورد على الضريح.

وتزامن صعود أسهم الشيخ مع أفول حظوظ منافسيه، بسبب الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتّع بها قبل تعيينه في منصب نائب الرئيس، وباعتباره اللاعب الأول في مطبخ عباس في صنع القرار السياسي والأمني والاقتصادي، فضلاً عن كونه خطّ الاتصال مع الإسرائيليين والأميركيين. أيضاً، استفاد الشيخ من سلسلة التغييرات التي طرأت على السلطة خلال الأشهر الماضية، ومنها إقالة حكومة محمد اشتية، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» والذي كان يُعدّ من أبرز الشخصيات المرشّحة للخلافة. كذلك، شهدت الأسابيع الماضية سلسلة تغييرات في المؤسسة الأمنية طاولت قادة أجهزتها المؤثّرين - باعتبارهم منافسين محتملين - ليحلّ محلّهم رؤساء جدد، غالبيتهم من حرس الرئيس الخاص، في خطوة ضمن فيها الرئيس ونائبه ولاءً كاملاً لقراراتهما. وتبعت تلك التغييرات حملة «إحالة على التقاعد» طاولت آلاف الرتب العسكرية الرفيعة، بهدف إعادة هيكلة الموارد البشرية في قوى الأمن الفلسطيني، بما يتلاءم مع خطط تطوير الأجهزة الأمنية وعملها. وبحسب ما رشح من معلومات، فإن الشيخ، الذي يُعدّ اليد اليمنى لعباس، قاد ما تعرف بـ«خطّة الإصلاحات»، إذ كان هو المسؤول عن الاتصالات مع الأميركيين والإسرائيليين والدول العربية، ولا سيما السعودية والإمارات ومصر والأردن.

ارتياح مصري للمقترح «الحمساوي»

إسرائيل تلوّح بـ«الحرب الشاملة»

القاهرة - **الأخبار**

في وقت تنقّل فيه وفد حركة «حماس» بين قطر ومصر وتركيا خلال الأيام الماضية، حاملاً مبادرة سياسية جديدة، أبدى المسؤولون المصريون ارتياحاً مبدئياً للمقترح الذي عرضه وفد الحركة لإنهاء الحرب وإطلاق سراح الأسرى. وترى القاهرة أن لدى «حماس» قدرة على فرض هدنة لسنوات في قطاع غزة، خصوصاً في ظل ما تبديه من استعداد لتقديم تنازلات عديدة في هذا الإطار. وبحسب مصادر مصرية، قدّمت الحركة تصوراً متكاملاً ينص على إطلاق سراح جميع الأسرى بموجب صفقة شاملة، وتخلّي «حماس» عن إدارة القطاع، وعدم وضع قيود على السلطة التي ستتولى إدارته، أو اشتراط موافقات مسبقة على من سيتولى هذه الإدارة.

وبحسب مصادر مصرية، فإن «حماس لن يكون لديها مانع من تواجد قوات مصرية وعربية، أو حتى قوات دولية، تنتشر داخل غزة وفق أطر يجري التوافق عليها. لكنّ ذلك كله شريطة إنهاء الحرب بشكل كامل، والانتقال الفوري إلى هدنة طويلة الأمد تراوح ما بين 5 و7 سنوات». ومن جهتها، ترى القاهرة في توجه حركة «حماس» إلى رفض تسليم سلاحها باعتبار أن الاحتلال لا يزال قائماً، توجّهاً منطقياً في هذه المرحلة، وتشدّد على ضرورة إرجاء أي حديث عن نزع سلاح المقاومة إلى مفاوضات «الحل النهائي». ويعتقد المسؤولون المصريون بأن موقف السلطة الفلسطينية في هذا الإطار يجب أن يكون داعماً لموقف «حماس» في المفاوضات.

في المقابل، تتجنّب القيادة الإسرائيلية اتخاذ قرار، وتواصل التهديد بتوسيع الحرب على غزة، وإن استمرت مساعيها لاستنفاد كل فرص التوصل إلى صفقة جزئية تناسب توجهاتها، ولا تكون كفيلة بإنهاء الحرب. وجدّد رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، أمس، مواقفه المتشدّدة حيال غزة والقضية الفلسطينية عموماً. ورأى أن «الحاجز الأكبر أمام السلام هو رفض الفلسطينيين الاعتراف بالدولة اليهودية». واعتبر أن «إقامة دولة فلسطينية فكرة سخيفة وقد رأينا ما جلبته الدولة الفلسطينية في غزة». وقال نتنياهو إن «حماس لن تبقى في غزة لكننا لن نمكّن السلطة الفلسطينية من إدارة القطاع».

إسرائيل تواصل «روتين» الإبادة

بوادر مجاعة في غزّة

غزة - **يوسف فارس**

دخل قطاع غزة في موجة جديدة من الجوع غير المسبوق، مع بلوغ الأزمة مستويات كارثية تهدّد حياة أكثر من مليونَي فلسطيني. ففي الوقت الذي واصل فيه جيش الاحتلال الإسرائيلي إغلاق جميع المعابر الحدودية منذ خمسين يوماً، مُنع دخول أنواع السلع والمساعدات كافة، بما في ذلك المواد الغذائية، ما أدّى إلى تفاقم المجاعة المنتشرة في أنحاء القطاع، خلافاً لما كان عليه الحال خلال الأشهر الأولى للحرب، حين سُمح بإدخال كميات محدودة إلى مناطق جنوب وادي غزة فقط. وأمس، حذّر «برنامج الأغذية العالمي» من أن «مليونَي شخص يعتمدون كلياً على المساعدات، لا يجدون الطعام»، فيما أعلنت وكالة «الأونروا» عبر حسابها على منصة «إكس»، «نفاد كامل إمدادات الطحين»، مؤكّدة وجود «3000 شاحنة محمّلة بالمساعدات الإنسانية جاهزة لدخول غزة»، لكنّ «السلطات الإسرائيلية تمنعها من الدخول».

وفي الأسواق المحلية، يبدو الوضع مأساوياً بكل المقاييس، إذ أصبحت السلع الأساسية نادرة جداً، والأسعار وصلت إلى مستويات قياسية. ويختصر المواطن أبو معين روقة، الذي التقته «الأخبار» في سوق الشيخ رضوان شمال غزة، الواقع بقوله: «الأولاد يشتهون رغيف الخبز، الخضروات طعام الأغنياء،

شخّص امس ارتقاء 53 شهيدا، بينهم 20 في جنوب غزة (أ ف ب)

«أم كيو - 9» صيدٌ دائمًا

اليمن يحيّد «فخر» الصناعة الأميركية

لقمان عبد الله

يُنظر، في واشنطن، إلى نجاح «أنصار الله» في إسقاط 21 طائرة من طراز «أم كيو - 9» ذي المهام المتعددة، منذ أكتوبر 2023، على أنّه «تهديد جدّي» لسلاح الجو الأميركي المتفوّق في العالم، لا يفتأ يثير نقاشاً عميقاً في الدوائر الدفاعية والإعلامية الأميركية حول كيفية علاج الوضع الراهن، من دون أن يخلص هذا النقاش، حتى الآن، إلى أي علاج فعلي لـ«اللعنة اليمنية» التي تستمر في ملاحقة صنّاع السياسة الأميركيين. وفي حين تتركّز سياسة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عادةً، على دبّ «الرعب» في قلوب خصومه، بغية انتزاع تنازلات منهم، ولا سيما عبر التهديد باستخدام القوة، فإنّ الوضع في اليمن يبدو مختلفاً كلياً، بعدما فشل الأميركيون في التلويح بالقوة، واستخدامها الفعلي، عبر الهجمات الجوية المكثّفة أخيراً، في تحقيق الأهداف المرجوّة.

وبدلاً من الرضوخ للمطالب الأميركية، يبدو أنّ «أنصار الله» حوّلت الهجمات الأخيرة إلى «فرصة» لتطوير قدراتها، سواء على مستوى القيادة والسيطرة والتكتيكات المتّبعة، أو تعزيز تجارب إنتاج المنظومات المصنّعة محلياً، والتي اختُبر بعضها للمرة الأولى خلال الحرب، ما أتاح اكتشاف الثغرات فيها وإصلاحها بشكل فوري. وبصورة أعمّ، عزّز توسيع إنتاج منظومات الدفاع الجوي الجديدة، القدرة على محاكاة التفوق التكنولوجي الأميركي في شنّ الغارات، وذلك باعتراف الجانب الأميركي نفسه. وإذ تشير الإحصاءات إلى أنّ عدد الغارات بلغ، في الجولة الثانية، 750، بحسب «القيادة المركزية الوسطى»، و900 وفقاً للبيانات اليمنية، فإنّ القدرة على تحييد جزء من الطيران الحربي الأميركي، ولا سيما طائرات «Reaper 9-MQ»، تشير إلى أنّ صنعاء في طريقها إلى امتلاك القدرة على حماية أجوائها.

وفي هذا السياق، أكّد قائد حركة «أنصار الله»، السيد عبد الملك الحوثي، أخيراً، أن القوات اليمنية «باتت قادرة على تحييد جزء من الطيران الحربي الأميركي»، بعدما تمّ اعتراض 11 هجوماً جوياً وإحباطه، باستخدام الدفاعات الجوية اليمنية المحلية الصنع. وطبقاً للمصدر نفسه، شملت عمليات الاعتراض حتى طائرات الشبح المتقدّمة الاستراتيجية، والتي تحلّق على ارتفاع عالٍ. ودعّم تقرير نشرته شبكة «إن بي سي» الإخبارية الأميركية صحة الموقف اليمني، مشيراً إلى أنّ «الحوثيين لا يزالون هم من يسيطرون على المجال الجوي في اليمن»، عقب أنباء عن إسقاط القوات اليمنية سبع طائرات من نوع «MQ-9»، ثلاث منها في أسبوع واحد منذ بداية الجولة الثانية، ما رفع عدد المُسيّرات التي أسقطت منذ بدء العدوان على اليمن إلى الـ21.

وأثارت عمليات التصدّي اليمنية تلك، الكثير من التساؤلات حول آلية سير الهجمات الأميركية، وإمكانية استمرارها بالشكل الراهن. وفي هذا الإطار، نقلت قناة «سي إن إن» عن مسؤولين أميركيين قولهم إنّ «نجاح

يبدو أن «أنصار الله» حوّلت الهجمات الأخيرة إلى «فرصة» لتطوير قدراتها (أ ف ب)

اليمن في إسقاط 7 مُسيّرات، عرقل الانتقال إلى المرحلة الثانية من الحملة؛ إذ كنا نأمل في تحقيق تفوّق جوي خلال 30 يوماً، وإضعاف الدفاع الجوي للحوثيين، والبدء في مرحلة جديدة تركّز على جمع المعلومات ومراقبة قادة الجماعة لاستهدافهم». وأشار هؤلاء إلى أن مُسيّرات «أم كيو - 9» هي الأنسب لتنفيذ تلك المهمة، لكنها تتعرّض للإسقاط بشكل متكرر. وأقرّ المسؤولون، كذلك، بأنّ «اليمنيين أصبحوا أكثر براعة في استهداف الطائرات المُسيّرة»، لافتين إلى أنّ «استمرار الخسائر يصعّب علينا تحديد مدى نجاح عمليات تدمير الأسلحة بدقّة»، علماً أنّ القوات الأميركية مُجبرة على استخدام هذا النوع من المُسيّرات، نظراً إلى أنّه يوفّر معلومات المراقبة والاستطلاع في الوقت الفعلي، والتي تُعد أساسية في تحديد أهداف الغارات الجوية.

كذلك، يشير عدد من الخبراء إلى أنّ محدودية التقويم الفلكي، ودورات إعادة زيارة قمر الاستشعار عن بُعد، وعدم قدرة تقنيات الاستشعار المتاحة حالياً على تتبّع الأهداف المتحركة... كلّها عوامل تحول دون إمكانية توفير تلك الأقمار لإحداثيات كيلو البندورة بـ10 دولارات، وكيلو البطاطا بـ20 دولاراً، وكيس الطحين وصل إلى 200 دولار». ويضيف: «الناس جعانة وما معها فلوس تشتري، ومن يمتلك المال لا يجد السيولة». وبدورها، تتحدّث الحاجة أم رأفت، التي تعيل 36 يتيماً، قائلةً: «بشق الأنفس نؤمّن وجبة واحدة يومياً. الأولاد يعانون من سوء التغذية حتى صاروا كالهياكل العظمية». وتشير إلى أن انقطاع المحروقات وإغلاق المعابر أدّيا إلى نقص حادّ في مياه الشرب أيضاً.

ووفق تقرير صادر عن الغرفة التجارية في القطاع، فإن الأسعار ارتفعت بنسبة 527%، ما يعني أن أكثر من 90% من سكانه باتوا غير قادرين على تأمين حاجاتهم الغذائية الأساسية، وسط تجويع وتعطيش متعمّدَيْن يمارسهما الاحتلال.

ميدانياً، واصل جيش العدو تصعيد عدوانه على مناطق القطاع كافة، حيث سُجّل أمس ارتقاء 53 شهيداً، بينهم 20 في جنوب غزة، بعد استهداف خيمة نازحين لعائلة أبو عمرة ومنزل لعائلة كوارع. كما شهد شقة سكنية وتجمّعاً للمواطنين على بسطة خضر وكافتيريا مزدحمة، ما أدى إلى استشهاد 18 مدنياً. أما شمالاً، فقد وُثّق سقوط 15 شهيداً، غالبيتهم من عائلة البطش في حي التفاح. وفي المقابل، واصلت فصائل المقاومة ردّها على العدوان؛ إذ أعلنت «سرايا القدس» استهداف ثكنة عسكرية داخل شقة سكنية في حي التفاح بصاروخ موجّه، فيما أفادت «كتائب القسام» باستهداف دبابة إسرائيلية بقذيفة «الياسين 105»، بالإضافة إلى تفجير عبوة مضادّة للأفراد بقوة إسرائيلية شرق الحي.

واشنطن تستنفد بنكَ أهدافها

الحرب على المدنيين فحسب

صنعاء - **رشيد الحداد**

عقب فشل إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في إضعاف قدرات حركة «أنصار الله» العسكرية، وتجنيب الكيان الإسرائيلي الهجمات اليمنية التي تزداد حدتها أخيراً، ضاعفت واشنطن، خلال اليومين الماضيين، غاراتها على البنى التحتية والأحياء السكنية بشكل هيستيري، مستخدمة قنابل ارتجاجية وقاذفات استراتيجية. وتنذر التطورات الأخيرة، جنباً إلى جنب خارطة الأهداف المدنية التي تعرّضت لسلسلة غارات عنيفة في الأيام القليلة الفائتة، بأن الحرب التي زعمت الإدارة الأميركية، بداية، أنها تستهدف قوات صنعاء، قد تحوّلت إلى حرب «مفتوحة» ضد الشعب اليمني.

وجاء التصعيد الأميركي عقب تنفيذ قوات صنعاء أربع هجمات في العمق الإسرائيلي، وعملية ضد القطع العسكرية الأميركية في شمالي البحر الأحمر، خلال اليومين الماضيين. وتمثلت أحدث العمليات باستهداف «قاعدة نيفاتيم» الجوية في منطقة النقب جنوبي فلسطين المحتلة بواسطة صاروخ باليستي، فيما توعدت القوات اليمنية الكيان الإسرائيلي بالمزيد من الهجمات الجوية، «والتي ستطاول مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة»، رداً على استمرار جرائم الإسرائيلية في غزة.

في المقابل، استهدفت الولايات المتحدة منازل وأحياء سكنية ومنشآة اقتصادية ومناطق ريفية، بسلسلة غارات عنيفة، طاولت، خلال الساعات الماضية، العاصمة صنعاء ومحافظات الحديدة ومأرب والجوف وصعدة. وفي التفاصيل، أدت الغارات على حي حدة وحي آخر مكتظ بالسكان في مديرية بني الحارث، إلى سقوط أكثر من 13 مواطناً بين شهيد وجريح، وفق بيان صادر عن وزارة الصحة في صنعاء. وبحسب مصادر محلية تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن الطيران الأميركي قصف منزل رجلٍ أعمال يمني محايد، بخمس غارات، ما أدى إلى تسوية المنزل بالأرض، وإلحاق دمار شامل بالبيوت المجاورة. وفي مقابل المزاعم الأميركية حول وجود قياديين من «أنصار الله» في المواقع المستهدفة، أكد مصدر من الحي، لـ«الأخبار»، أن منزل رجل الأعمال نبيل الحاضري، والواقع بجانب «مستشفى لبنان» في «شارع 14 أكتوبر» في صنعاء، كان يتواجد فيه «الحارس وعدد من العاملات فقط»، واصفاً الهجوم بـ«الجريمة المكتملة الأركان». وللمرة الثانية في غضون 24 ساعة، جدد الطيران الأميركي، أمس، استهدافه منشأة رأس عيسى النفطية، بثلاث غارات، بعدما كان قد استهدفها، مساء السبت، بأربع غارات، أي بعد أقل من أسبوع من استئناف الميناء نشاطه، عقب إعلان «القيادة المركزية الأميركية» ضربه «وإخراجه عن العمل».

وتعقيباً على ذلك، دان وزير خارجية صنعاء، جمال عامر، الاستهداف الأميركي لمنشأة رأس عيسى، مؤكداً، في منشور عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أن الهجوم على المنشأة التي تستقبل شحنات النفط، أدى إلى إصابة ثلاثة بحارة روس، هم رومان كاشيور، وإيغور كواز شينكو، إضافة إلى أرتيم فانين. واستهدف هذا الهجوم، طبقاً للمصدر نفسه، منع سفينة روسية من إفراغ شحنة وقود جديدة، ما عكس إصراراً أميركياً على تعطيل المنشأة التي تستقبل سفن النفط والغاز بموجب تصاريح مرور، ممنوحة من قبل آلية التفتيش الأممية، والمعنية بتفتيش السفن والسماح بدخولها إلى موانئ البحر الأحمر في محافظة الحديدة غربي اليمن. ويؤكد مصدر اقتصادي في العاصمة، لـ«الأخبار»، أن الهجوم الأخير على المنشأة يندرج في إطار «محاولات واشنطن البائسة تعطيل الحركة الملاحية في موانئ الحديدة»، بعد فشل هجماتها السابقة في إشعال أزمات في السوق اليمني، محذراً من تكرار مجزرة رأس عيسى، والتي أدت إلى استشهاد وإصابة العشرات من العاملين، الأسبوع الماضي. كما يلوّح المصدر نفسه بإمكانية تصعيد الإجراءات الاقتصادية ضد الإمدادات التجارية الأميركية في البحرين الأحمر و العربي والمحيط الهندي، في حال أمعنت الولايات المتحدة في استهداف موانئ التابعة لحكومة صنعاء، ولا سيما أن موانئ الحديدة محمية بموجب القانون الدولي و«اتفاق استكهولم».

الحدث

طهران «راضية» عن سير المحادثات

الاتفاق ممكن

طهران - محمد خواجوئي

«أكثر جدّية من السابق»؛ هكذا وصف وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، جولة المحادثات الثالثة التي جمعت وفدَي إيران والولايات المتحدة المفاوضَيْن في مسقط، أول أمس، وعُقدت، هذه المرّة، على مستوى الخبراء الفنيّين للطرفَين، فيما قال عراقجي إنها كانت «أكثر جزئية وفنية وتكتيكية» من الجولتَين السابقتَين اللتَين ركّزتا بشكل أكبر على تحديد الأطر.

«الموضوع النووي والعقوبات فقط»، يشكّلان مادة المحادثات

وكشف عراقجي، في حديث إلى مراسل التلفزيون الرسمي الإيراني في مسقط، أن «هناك خلافات في القضايا الرئيسية وفي التفاصيل»، وأن بعضها «خطير جداً، وبعضها أقلّ خطورة، وبعضها له تعقيداته الخاصة». ومع ذلك، قال: «أعتقد بأنّنا تقدّمنا بشكل جيّد حتى الآن. أنا راضٍ عن عملية المفاوضات وسرعتها. أعتقد بأنها تسير بشكل جيد ومُرضٍ»، مشيراً إلى أن المحادثات تمّت في «أجواء جدّية وعملية للغاية»، ومجدّداً القول إن إيران تفاوض «فقط» حول الملف النووي. وفي المقابل، نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول رسمي أميركي، وصفه الجولة الثالثة بـ«الإيجابية» و«البنّاءة»، مع أنه «لا يزال هناك الكثير ممّا يجب فعله، غير أن مزيداً من التقدُّم تحقَّق على طريق التوصّل إلى اتفاق».

ومع اختتام جولة السبت، أعلن وزير الخارجية العماني، بدر البوسعيدي، عبر حسابه في منصة «إكس»، أن «المحادثات الأميركية - الإيرانية ناقشت المبادئ الأساسية والأهداف والمخاوف الفنية، وستستمرّ الأسبوع المقبل من خلال اجتماع آخر رفيع المستوى، من المقرّر مبدئياً عقده في الثالث من أيار/ مايو المقبل». ومن جهته، لفت عراقجي إلى أنه «من المحتمل أن تكون الجولة التالية السبت المقبل، وستقوم الدولة المضيفة، وهي عمان، بترتيب التفاصيل وإبلاغ الطرفين». وفي سياق متّصل، أشارت صحيفة «نيويورك تايمز»، نقلاً عن مصدر، إلى أنه «من المُرجّح أن تُعقد الجولة الرابعة خلال الأسبوعين المقبلين. استمرار المحادثات يظهر أن الطرفين، جادّان».

لفت عراقجي إلى أنه «من المحتمل أن تكون الجولة التالية السبت المقبل» (أ ف ب)

وفيما ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن خلافاً رئيسياً برز بين طهران وواشنطن خلال الجولة الثالثة حول استمرار تخصيب اليورانيوم والبرنامج الصاروخي الإيراني، أكّدت صحيفة «إيران» الحكومية أن «الموضوع النووي والعقوبات فقط»، يشكّلان مادة المحادثات، وأن «الطرف الإيراني لا يناقش أيّ موضوع آخر». وقالت الصحيفة: «لقد أمسكت الفرق الفنية، وبمواكبة الدبلوماسيين، بدقّة المحادثات الشاقّة، بما فيها متاهات العقوبات، وتحمّلت عبء أكثر أقسام المحادثات حساسيّة. المحادثات يجب أن تمرّ عبر الطبقات الدقيقة والفنية للبرنامج النووي، حيث النقاشات الخلافية لا تزال موجودة. ووضع الطرفان شروطهما وانتظاراتهما على الطاولة، بحيث جعلت هذه الصراحة، أرضية المحادثات، أكثر تصلّباً وحساسيّة». من جانبها، أشارت صحيفة «اعتماد» الإصلاحية، في مقال للمختصّ في الشؤون الدولية حسن بهشتي بور، إلى «تخطّي فريقَي المفاوضات الإيراني والأميركي الخطوط العريضة والولوج في التفاصيل. وعلى الرغم من أن الاتفاق المُنتظر يواجه تحدّيات مِن مِثل نسبة التخصيب ومصير مخزونات اليورانيوم المُخصّب، غير أن الاقتراحات المرحلية، والاستثمارات الأميركية في المشروعات الطويلة الأمد، وهيكلية الخطوة مقابل خطوة للالتزامات، يمكن أن ترفع بشدّة من ثمن انسحاب واشنطن المحتمل من الاتفاق».

أما صحيفة «وطن أمروز (وطن اليوم)» الأصولية فتطرّقت، في تحليل، إلى الأهداف الإيرانية في المحادثات؛ إذ رأت أن «ما هو مهمّ بشكل جوهري للفريق الإيراني، هو رفع العقوبات الظالمة، إلى جانب صَون الإنجازات النووية للبلاد؛ كما أن مفاوضي الجمهورية الإسلامية أبلغوا الطرف الآخر بجهوزية بلادهم لبناء الثقة في ما يخصّ برنامجها النووي. وبما أن هذا البرنامج سلمي بالمطلق، فإن إيران لا تشعر بقيود في مجال بناء الثقة، طالما أن ذلك لا يمسّ بأمنها القومي». ورأت الصحيفة أن «اتّفاقاً مستداماً لن يحصل من دون الاهتمام بالحقوق المشروعة لإيران. فاحترامها، يشكّل توطئة ضرورية للوصول إلى اتفاق رابح - رابح للطرفين».

انفجار «رجائي» يشغل إيران

فرضيات «التخريب» حاضرة

طهران - محمد خواجوئي

شرّعت حادثة تفجير ميناء «الشهيد رجائي»، الباب واسعاً أمام سيلٍ من فرضيات يتقدّمها التخريب، ذلك أن التوقيت، والمكان، وكون الميناء شكّل أصلاً هدفاً سابقاً... كلها عناصر تستحضر بطبيعة الحال هكذا سيناريوات. ففي وقت الظهيرة، وتحديداً بينما كان يجري الوفدان الإيراني

«الموضوع النووي والعقوبات فقط»، يشكّلان مادة المحادثات

والأميركي محادثاتهما في مسقط، وفي موقع في شمال الخليج ليس بعيداً من مكان المحادثات، هزّ انفجار ضخم، ميناء «الشهيد رجائي»، أكبر الموانئ التجارية الإيرانية، معيداً إلى الأذهان انفجار مرفأ بيروت، عام 2020. ويقع «رجائي» على بعد 23 كيلومتراً من مدينة بندر عباس، مركز محافظة هرمزكان جنوب إيران، ويُعدّ أضخم ميناء تجاري في البلاد، وأكثرها تجهيزاً، فضلاً عن كونه بنية تحتية تجارية مهمّة للبلاد. وبحسب الإحصاءات المتوافرة، فإن نحو 70% من مجمل الصادرات والواردات الإيرانية، تتمّ عبر هذا الميناء، ما يرخي بتداعيات ثقيلة على الواقع التجاري الإيراني، مع انهيار جزء كبير منه.

وفيما اختلفت الروايات المتناقَلة حول سبب الانفجار، أعلن المجلس الإعلامي للحكومة الإيرانية، في بيان، أن الحادثة وقعت «في أحد المستودعات القابلة للاشتعال» في ميناء «رجائي»، فيما أعلنت جمارك مدينة بندر عباس أن «الانفجار ناتج على الأرجح من تخزين سلع خطيرة ومواد كيميائية في باحة الميناء». وتُظهر صور الحادثة أن حريقاً بسيطاً شبّ بدايةً، لكن وبعد دقائق، حصل انفجار هائل، أدّى عصفه والنيران التي اندلعت بفعله، إلى تدمير أقسام واسعة من الميناء. ومن جهتها، أعلنت وزارة الصحة الإيرانية حالة الطوارئ على خلفية تلوّث الهواء في بندر عباس، وتحدّثت عن «احتمال انتشار مُلوّثات، بما فيها الأمونيا وثنائي أوكسيد الكبريت وثنائي أوكسيد النيتروجين، على مستوى المدينة»، ما تسبّب في تعطيل العمل والدوام فيها. وأعلنت الناطقة باسم الحكومة الإيرانية، فاطمة مهاجراني، بدورها، أن الحكومة قرّرت إعلان الإثنين «يوم حداد عام» في جميع أنحاء البلاد، على خلفية الانفجار المأساوي في «رجائي»، والذي أسفر عن مقتل 40 شخصاً على الأقل، وإصابة أكثر من ألف آخرين بجروح، وفقاً لحصيلة جديدة صادرة عن «الهلال الأحمر الإيراني»؛ علماً أنه لم يتم إخماد الحريق في الموقع بشكل كامل حتى مساء أمس. كذلك، تفقّد الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، المنطقة، مساء الأحد، لتقييم الوضع بعد الانفجار. ومن هناك، شدّد على ضرورة إجراء تقييم مفصّل وشامل لأسباب الحادثة، داعياً إلى توضيح ما جرى في أسرع وقت ممكن، بهدف منع تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل.

وفيما أعربت العديد من دول العالم، وخاصة تلك المجاورة لإيران، في رسائل منفصلة، عن تعازيها للحكومة والشعب الإيرانيَّيْن، برزت التكهنات باحتمال ضلوع إسرائيل في الحادثة، ولا سيما في ظلّ تذمّر حكومة تل أبيب من مسار المفاوضات الإيرانية - الأميركية. وتكاثرت تلك التكهنات، التي أجّجها اتساع رقعة الانفجار وتزامنه مع المحادثات النووية، على الرغم من أن مسؤولاً إسرائيليّاً قال لـ«القناة الـ12»، إنه «لا علاقة لإسرائيل بانفجار ميناء رجائي»، وعلى الرغم كذلك من أن السلطات الرسمية الإيرانية، لم تتحدّث، إلى الآن، عن كون الواقعة مُدبّرة.

وإذ كان ميناء «رجائي» هدفاً لهجوم سيبراني إسرائيلي عام 2020، فإن التخمينات تدور هذه المرّة، حول الشحنات التي ذكرت بعض وسائل الإعلام الأميركية أنها جاءت من الصين، وقيل إنها كانت تحتوي على مواد كيميائية لإنتاج وقود الصواريخ الباليستية. لكنّ وزارة الدفاع الإيرانية أكّدت، من جهتها، عدم وجود أيّ شحنات عسكرية في موقع الانفجار الضخم عند وقوعه، إذ قال الناطق باسمها، رضا طلائي نيك، للتلفزيون الرسمي: «لم تكن هناك أيّ شحنات مستوردة أو مصدّرة للوقود العسكري أو للاستخدام العسكري في المنطقة التي شهدت حادث الحريق في ميناء الشهيد رجائي».

ومع ذلك، أشارت صحيفة «هم ميهن» الإيرانية إلى أن هناك شكوكاً قويّة في تورّط إسرائيل في الانفجار، داعيةً السلطات إلى «إعادة النظر في إجراءاتها الأمنية، والمسارعة في إجراء التحقيقات والكشف عن نتائجها». أمّا صحيفة «كيهان» الأصولية والمقرّبة من المرشد الإيراني، فعنونت في «مانشيتها»، أمس: «انفجار مهيب في ميناء رجائي... حادث أم عمل تخريبي؟»، فيما لفتت صحف أخرى إلى تزامن هذا الحدث مع الجولة الثالثة من المفاوضات الإيرانية - الأميركية، في العاصمة العُمانية مسقط. وكتبت صحيفة «ستاره صبح»، مثلاً، في صدر صفحتها الأولى بخط عريض: «صدمة الانفجار في خضمّ المفاوضات»، في حين أشارت صحيفة «اقتصاد بويا» إلى أن العديد من المخازن في الميناء غير محدّدة الهوية، ولا يُعرف بالتحديد ما في داخلها، معتبرة أن هذا الغموض في محتويات المخازن يعزّز من فرضية أن تكون هناك عمليات تخريبية متعمّدة قامت بها جهة ما.

وفي هذا السياق، وجّه البعض أصابع الاتهام نحو أميركا، معتبرين أن الأخيرة، وتزامناً مع المحادثات النووية، تُقدِم على عمل تخريبي لـ«جعل موقف الجمهورية الإسلامية في المحادثات أكثر ضعفاً»، وبالتالي «فرْض مطالبها عليها»، وهو ما يتطابق مع إستراتيجية «دبلوماسية الإكراه» التي يتّبعها ترامب، إذ يجري مفاوضات ويمارس الضغط والتهديد في الوقت ذاته.

سوريا

رامي مخلوف يدعم «إقليم الساحل»

رسالة دمشق إلى واشنطن: أمن إسرائيل مضمون

في منشور منسوب إلى رجل الأعمال السوري، رامي مخلوف، تمّ نشره على حساب ظهر عليه الرجل، أكثر من مرة، خلال السنوات الماضية، طالب مخلوف، وهو ابن خال الرئيس السوري السابق بشار الأسد، بدعم «إقليم الساحل»، وأعلن عن تشكيل عسكري يضمّ «مئة وخمسين ألفاً من رجال النخبة»، قال إنه قام بإنشائه بالتعاون مع الضابط في الجيش السوري المنحل، سهيل الحسن المعروف باسم «النمر»، لحماية العلويين الذين تعرّضوا لمجازر عديدة على يد فصائل تابعة، أو مرتبطة بالإدارة السورية الجديدة. ووسط تكهّنات حول المكان الذي يعيش فيه مخلوف الذي اختفى عن الأنظار، بعدما كان تحت الإقامة الجبرية في عهد الأسد وخرج من سوريا بالتزامن مع سقوط نظام الرئيس السابق، وقتل شقيقه إيهاب مخلوف أثناء محاولته الهرب إلى لبنان، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» أن شهودِ عيان رأوا مخلوف في موسكو، في وقت رجّحت فيه مصادر متقاطعة تحدثت إلى «الأخبار» أنه يعيش حالياً في بيلاروسيا.

وفي منشوره الجديد، بدا لافتاً استعمال مخلوف صيغة ذات صبغة دينية، كان اتّبعها نفسها خلال السنوات الماضية. وقال إن «مشاهد مجزرة الساحل لم تفارقنا حتى يومنا هذا، وما زالت جثث شهداء المذبحة تتوافد على شواطئ البحار هنا وهناك، مشوّهةِ الوجه، مقطوعةِ الرأس. الله يرحمكم جميعاً يا شهداءنا الأبرار، ويسكنكم فسيح جنانه، مطهّرين من رجس هذه الدنيا الدنية، ولعن الله أدوات هذه المجزرة المروّعة، التي والله، وقسماً بالله، والذي لا إله إلا هو، سيعاقبهم شر عقاب». وتابع: «لكل من ذبح بدم بارد وقتل واغتصب واعتدى على الأطفال والنساء والرجال، بمعجزة إلهية سيُقلِب عاليها سافلها، ويغيّر المشهد السوري والمنطقة بأكملها، وسيقهر الظالمين ويذلهم ويسحقهم». وبينما وصف مخلوف الرئيس السابق بأنه «أسد مزيّف»، قال: «لبّينا النداء أنا وأخي القائد النمر (...) شكلنا خمس عشرة فرقة، تعدادها قارب مئة وخمسين ألفاً من رجال النخبة (القوات الخاصة) إلى جانب قوة احتياطية مماثلة بهذا العدد». وأضاف: «لا نريد الانتقام من أحد، ولا الاعتداء على أحد، ونريد أن نمحو مشاهد الماضي ونبدأ عهداً جديداً مبنياً على الأخوّة والمحبة والتسامح، ونبذ الخلافات وحل المشكلات».

وفي رسالة وجّهها إلى الحكومة السورية الجديدة، قال: «لم تقدروا على حمايتنا من الذبح والقتل والخطف والسبي الذي ما زال مستمراً حتى ساعاتنا هذه (...) فدعونا نتعاون على حماية البلاد، ونحقق فيها مصلحة العباد، ونوفر فيها الأمن والأمان، وخاصة في إقليم الساحل السوري، وإعادة تنشيطه اجتماعياً وتفعيله اقتصادياً بالتعاون في ما بيننا. وها أنا أمدّ يدي إليكم لنبدأ عهداً جديداً يكون فيه الخير للجميع، وعنوانه الأمن والأمان». وأشار، في الوقت نفسه، إلى أنه رفض عروضاً لتسوية وضعه، مناشداً المجتمع الدولي، وعلى رأسه «أصدقاؤنا في دولة روسيا الاتحادية، أن تشمل إقليم الساحل السوري برعايتها على أن نسخّر كل إمكاناتنا الاقتصادية والعسكرية والشعبية ونضعها تحت إشرافهم في الوقت نفسه»، معلناً ولادة ما سمّاه «فتى الساحل».

وتأتي التصريحات الجديدة لمخلوف، الذي كان يُعتبر أكبر رجل أعمال سوري في عهد الأسد، وأحد أبرز الداعمين للنظام السابق بعد يومين من اجتماع لمجلس الأمن، شهد توافقاً روسياً - أميركياً - صينياً على انتقاد الإدارة السورية الجديدة، في ظل استمرار الفلتان الأمني، وعمليات الخطف والقتل، مقابل حالة عجز، أو تجاهل، من قبل سلطات دمشق.

وأثار إعلان مخلوف عن تشكيل مسلح جديد، ردود فعل متفاوتة في الشارع السوري، وسط مخاوف من استغلال الفصائل هذا الإعلان لارتكاب مجازر جديدة. واعتبر كثيرون أن هدف الرجل من خطوته تلك استثمار مجازر الساحل لاستعادة حضوره، وتحقيق أكبر مكاسب ممكنة، وسط تشكيك في قدرته على جمع ذلك العدد من المقاتلين وتنظيمهم، واستهجان للكشف عن تنظيمه الجديد قبل أن يقوم بإثبات أي وجود فعلي على الأرض.

في غضون ذلك، لا تزال تفاصيل الرسالة الخطية التي وجّهها الشرع إلى الإدارة الأميركية، رداً على الشروط الأميركية للانفتاح على دمشق، تشغل وسائل الإعلام، في ظل حالة التكتم التي تحيط بها. وذكرت وكالة «رويترز»، في تقرير جديد لها، أن الرسالة مكوّنة من أربع صفحات، وقالت إنها تتوافق مع كلمة وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، أمام مجلس الأمن الدولي، الجمعة الماضي، وتحديداً في ما يتعلق بملف الأسلحة الكيميائية والبحث عن الأميركيين المفقودين في سوريا.

وكانت القائمة الأميركية تضمّنت ثمانية شروط، أبرزها تحييد المقاتلين الأجانب وإبعادهم، والتعاون مع القوات الأميركية في «القضاء على الإرهاب»، الأمر الذي يسمح لواشنطن باستهداف الجماعات التي ترى أنها «إرهابية»، بما فيها الفصائل الأجنبية الموالية للشرع، فضلاً عن ضمان أمن إسرائيل، والمساعدة في تفكيك الأسلحة الكيميائية، وفي الكشف عن الصحافي الأميركي المفقود أوستن تايس. لكن وكالة «رويترز» ذكرت أن الرد السّوري لم يتناول إبعاد المقاتلين الأجانب، أو منح الولايات المتحدة الإذن بشن ضربات في سوريا. ونقلت عن مصدّر مطلع على نهج الحكومة، أن دمشق تعتزم تأجيل التعامل مع هذا الملف قدر الإمكان، ولا سيما أن وجهة نظرها ترى أن المقاتلين غير السوريين، الذين ساعدوا في الإطاحة بنظام الأسد، يجب معاملتهم بشكل جيد.

كذلك، تعهّدت الحكومة السورية بعدم التسامح مع أي تهديدات للمصالح الأميركية أو الغربية في سوريا، باتخاذ «التدابير القانونية المناسبة» حيال أي تهديد من هذا النوع، من دون الخوض في التفاصيل. كما أكّدت وجود تواصل مستمر بين سلطات مكافحة الإرهاب السورية وممثلي الولايات المتحدة في عمان بشأن مكافحة تنظيم «داعش»، مع

أثار إعلان مخلوف مخاوف من استغلال الفصائل هذا الإعلان في ارتكاب مجازر جديدة

الإشارة إلى رغبة دمشق في توسيع هذا التعاون. وفي ما يتعلق بنشاط الفصائل الفلسطينية على الأراضي السورية، أشارت الرسالة إلى أن الشرع شكل لجنة «لمراقبة أنشطة الفصائل الفلسطينية»، وأنه لن يُسمح للجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة بالعمل داخل الأراضي السورية. وتابعت الرسالة: «بينما يمكن أن تستمر المناقشات حول هذه المسألة، فإن الموقف الشامل هو أننا لن نسمح لسوريا بأن تصبح مصدر تهديد لأي طرف، بما في ذلك إسرائيل».

(الأخبار)

«اتفاق 10 آذار» يترنّح

الأكراد يتوحّدون... والشرع يكسر صمته

لم يتأخر رد العاصمة السورية على انعقاد «المؤتمر القومي الكردي» السوري الأول في مدينة القامشلي؛ إذ جاء الرفض الرسمي لمخرجات المؤتمر سريعاً، بإعلان التمسك بما سمته دمشق «أحقية المطالب الكردية ضمن الإطار الوطني السوري الجامع»، وتأكيد وجود خلافات مع «قسد» حول تطبيق اتفاق العاشر من آذار، والموقّع بين الرئيس السوري الانتقالي، أحمد الشرع، والقائد العام لـ«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، مظلوم عبدي. وأتى هذا عبر «رئاسة الجمهورية»، التي أصدرت بياناً أكدت فيه أن «التحركات والتصريحات الصادرة عن قيادة قسد، والتي تدعو إلى الفيدرالية وتكرّس واقعاً منفصلاً على الأرض، تتعارض بشكل صريح مع مضمون الاتفاق (المشار إليه)»، و«تهدد وحدة البلاد وسلامتها». وأشارت إلى أن «الاتفاق يمثل خطوة بناءة إذا ما نفذ بروح وطنية جامعة بعيداً عن المشاريع الخاصة أو الإقصائية»، معلنةً رفض «أي محاولات لفرض واقع تقسيمي أو إنشاء كيانات منفصلة تحت مسميات الفيدرالية أو الإدارة الذاتية من دون توافق وطني شامل»، ومشددة على أن «وحدة سوريا أرضاً وشعباً خط أحمر».

كما عبّرت «الرئاسة» عن بالغ القلق من «الممارسات التي تشير إلى توجّهات خطيرة نحو تغيير ديمغرافي في بعض المناطق»، محذرة من «تعطيل عمل مؤسسات الدولة في المناطق التي تسيطر عليها قسد، وتقييد وصول المواطنين إلى خدماتها، واحتكار الموارد الوطنية وتسخيرها خارج إطار الدولة، بما يسهم في تعميق الانقسام وتهديد السيادة الوطنية». وشدد البيان على أنه «لا يمكن لقيادة قسد أن تستأثر بالقرار في شمال شرق سوريا، حيث تتعايش مكوّنات أصيلة من عرب وأكراد ومسيحيين وغيرهم»، مضيفاً أن «حقوق الأكراد، كما حقوق جميع مكوّنات الشعب السوري، مصونة ومحفوظة ضمن إطار الدولة السورية الواحدة». ودعا البيان «شركاء الاتفاق، وعلى رأسهم قسد، إلى الالتزام الصادق بالاتفاق المبرم وتغليب المصلحة الوطنية العُليا على أي حسابات ضيقة أو أجندات خارجية». وكان «المؤتمر القومي الكردي» أعلن، في بيانه الختامي، التوافق على تشكيل وفد يمثّل أكراد سوريا في وقت قريب، بهدف تطبيق الرؤى السياسية ومناقشتها مع دمشق، مع المطالبة بحل عادل للقضية الكردية ضمن إطار سوريا موحدة، وإقرار دستوري لحقوق الشعب الكردي السياسية والثقافية. وبحسب «الورقة الكردية المشتركة»، والتي لم تنشر رسمياً وتمكنت «الأخبار» من الحصول على نسخة منها، جاءت طموحات المؤتمر ضمن شقين: الأول، معنيّ بالشأن الوطني السوري، والثاني، مخصص للمطالب الكردية من الإدارة السورية الجديدة.

وتضمن الشق الوطني، تأكيد «التوافق على أن تكون سوريا دولة متعددة الأديان والثقافات والطوائف، يضمن دستورها حقوق جميع المكوّنات السورية، عبر نظام حكم برلماني بغرفتين، يقوم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وفصل السلطات، مع اعتماد مجالس للمناطق في إطار النظام المركزي». واعتبر معدو الورقة أن «سوريا اللامركزية تضمن التوزيع العادل للسلطة والثروة بين المركز والأطراف»، مشددين على «ضرورة أن يعبّر اسم البلاد ونشيدها الوطني عن التعدد القومي والثقافي للمجتمع السوري، وضمان المساواة الدستورية بين الرجل والمرأة، مع إعادة النظر في التقسيمات الإدارية الحالية بما يراعي الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية». كما شددوا على ضرورة «إلغاء نتائج التغيير الديمغرافي وإيقافه في المناطق الكردية وكل المناطق السورية، وتأمين عودة المهجّرين قسراً إلى ديارهم من أبناء عفرين ورأس العين وتل أبيض»، مطالبة بـ«تشكيل جمعية تأسيسية برعاية أممية لصياغة دستور جديد بمبادئ ديمقراطية، وتشكيل حكومة جامعة من كل أطياف المجتمع السوري».

أما في المجال القومي الكردي، فقد طالبت الورقة بـ«الاعتراف الدستوري باللغة الكردية كلغة رسمية - إلى جانب اللغة العربية -، وضمان تمثيل الأكراد في مؤسسات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية والأمنية، وتقدير تضحيات قسد واعتبار القتلى من مقاتليها شهداء ومساندة عوائلهم وضمان حقوقهم». كما نصت المطالب على «إنشاء مراكز وإدارات تهتم باللغة والتراث والتاريخ والثقافة الكردية، وفتح قنوات إعلامية ناطقة بالكردية، واعتماد عيد النوروز عيداً رسمياً في البلاد». وشددت على «إلغاء كل الإجراءات والقوانين الاستثنائية التي طبّقت بحق الكرد، مثل مشروع الحزام العربي، وإعادة الجنسية السورية إلى المواطنين الكرد المجرّدين منها بموجب إحصاء عام 1962، وتطوير البنى التحتية للمناطق الكردية، وتخصيص نسبة من عائدات ثرواتها للتنمية والإعمار، بسبب تهميشها الممنهج وإهمالها المتعمد في المراحل السابقة».

وفي السياق نفسه، قال فيصل يوسف، الناطق باسم «المجلس الوطني الكردي»، في تصريحات إعلامية، إن «العمل جارٍ على تنفيذ خطوات المرحلة التالية لما بعد مؤتمر وحدة الصف الكردي»، موضحاً أن «أولى هذه الخطوات تتمثل في دراسة الملاحظات الإيجابية التي طرحت خلال المؤتمر من قبل المشاركين، وضمها إلى الرؤية المشتركة». وأكد يوسف أن العمل سيبدأ على «تشكيل وفد كردي مشترك للتحاور مع حكومة دمشق وكل الأطراف السورية الأخرى»، مشيراً إلى أن ثمة «جدولاً زمنياً دقيقاً لم يتم تحديده بعد، لكنه سيكون قريباً نظراً إلى عدم وجود عراقيل أو خلافات تعيق تشكيل الوفد»، موضحاً أن «ما تُبقّى هو مجرّد عقد لقاءات لتحديد الشكل النهائي للوفد وعدد أعضائه».

وعن ردود الفعل حيال المؤتمر، أفاد يوسف بأن «الكونفرانس لم يتلق حتى الآن أي رسائل تهنئة من حكوّمة دمشق أو من أطراف سورية أخرى»، آملاً «أن يتم ذلك باعتبار أن

الردّ الرسمي السوري كان متوقّعاً، في ظل توجه الإدارة الجديدة نحو مركزية مشدّدة

الكونفرانس خطوة سورية بامتياز، ويشكّل لبنة أساسية نحو بناء سوريا جديدة ديمقراطية ولا مركزية». ومن جهته، أكد مصدر كردي أن «الرد الرسمي السوري كان متوقعاً، في ظل توجه الإدارة الجديدة نحو مركزية مشددة، وهو ما ظهر من خلال تشكيل الحكومة والإعلان الدستوري»، لافتاً، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «المؤتمر القومي الكردي جاء بغطاء أميركي - غربي، وكان خطوة ضرورية لدفع الحوار مع دمشق إلى الأمام». ورجّح المصدر أن «الأكراد سيواصلون التمسك باللامركزية كحل وحيد ودائم لسوريا، يضمن وحدة البلاد واستقرارها».

(الأخبار)

110 أعوام على المذابح الأرمنية

أنا أمشي على جرحي... وأقاوم

آنا ماريا اوهان كوزيليان *

النجاة من الإبادة ليست خلاصاً من عنفها، بل امتدادٌ لظلالها الثقيلة، بل يعني أن نحمل ثقلها في عالم يُصرّ على إنكارها. في هذا العالم الذي أُقِرّ فيه الإنكار سياسة، وغدا الصمت ميثاقاً، وأصبح النسيان ثمناً للتقارب والتحالفات، تُصبح الإبادة فعلاً يتكرّر لا بوصفها خللاً في التاريخ، بل جزء من هندسته، ما يُمحى من السرد، لا يُنسى؛ بل يعود، بأسماء مغايرة، وبأدوات أشدّ فتكاً.

في عام 1915، شرعت الدولة العثمانية حملة الإبادة المنهجية بحق الأرمن. أكثر من مليون ونصف مليون إنسان ذبحوا، جُوّعوا، أو دُفنوا أحياء في الصحراء السورية. التهجير لم يكن إجراءً أمنياً، بل إعلان للقتل الجماعي. عائلات كاملة مُحيت، ومقاطعات بأكملها أُفرغت من سكانها. كانت المجازر مقصودة، بيروقراطية، وعسكرية الطابع — ومُبرّرة بأيديولوجيا قومية قائمة على الطورانية، ومدعومة من الإمبراطورية الألمانية. وكما كتبت ديريا كوجا في تحليلها، كان الأرمن واليونانيون «أوراماً داخلية» يجب استئصالها لمصلحة بقاء الأمّة. لم يكن التهجير إجراءً احترازياً، بل إعلان للإبادة.

تُرجم هذا الإعلان إلى أمرٍ رسمي أصدرته «لجنة الاتحاد والترقي»، في 29 أيار/ عام 1915، تحت مسمّى «قانون التهجير المؤقت»، وبه بدأ التطهير العرقي تحت رعاية الدولة. كان طلعت باشا، وزير الداخلية وأحد مهندسي الجريمة، ينسّق التنفيذ عبر برقيات مشفّرة تطلب تهجير الأرمن من دون استثناء. إذ رأت الدولة العثمانية أن الأرمن يشكّلون تهديداً لوحدة الدولة، خاصةً بعد الهزائم العسكرية في حروب البلقان والحرب العالمية الأولى.

وفقاً لما أثبته المؤرخ تانر أكشام، أول باحث تركي يعترف بالإبادة، عبر دراسته للأرشيفين العثماني والألماني، فإن البرقيات المتبادلة بين الحكّام تكشف كيف تحوّلت الإبادة إلى سياسة دولة، وأن مواصلة الدولة التركية حتى اليوم الإصرار على أن تلك التهجيرات كانت «إجراءات قانونية إدارية». ليس إلا تحايلاً متعمداً. يقول أكشام في كتابه «جريمة الاتحاديين ضد الإنسانية»: «ما لم يتم الاعتراف بأن أحداث 1915 كانت أفعالاً غير أخلاقية ولا إنسانية، فلا يمكن لأي نقاش جاد أن يبدأ».

اليوم، ورغم الوثائق وشهادات الناجين والاعترافات الدبلوماسية، ما تزال الدولة التركية ترفض الاعتراف بالجريمة. حتى عام 2025، لم تعترف بالإبادة سوى 33 دولة فقط. أمّا الغالبية، بمن فيها حلفاء تركيا في «الناتو»، فتواصل دفن الحقيقة باسم «التوازنات الدولية والمصالح الجيوسياسية». لكن خطورة الإنكار لا تقف عند الماضي. فكما كتب أكشام: «وفقاً لهذه الأيديولوجية، يمكن للدولة أن تلجأ إلى التهجير القسري حتى لو أدى ذلك إلى قتل مواطنيها، من دون أن يُعتبر هذا خرقاً أخلاقياً أو قانونياً». وهكذا تعاد الإبادة، أكثر تسليحاً، وبتحصين دبلوماسي أوسع.

ما نشهده اليوم في عصرنا «المتحضّر»، من الإبادة الجماعية للفلسطينيين في غزة وتهجير الأرمن من آرتساخ، ليس أحداثاً استثنائية؛ بل استكمالٌ لمنهجية تاريخية مبنية على «نقاء الأمّة». في أيلول 2023، هجّرت أذربيجان أكثر من 120 ألف أرمني من آرتساخ، بأسلحة إسرائيلية وتمويل أميركي-تركي. وفي الوقت ذاته، كانت الطائرات الإسرائيلية تبيد أهالي غزة. وقد صرّحت «مؤسسة ليمكين لمنع الإبادة» بأن القوتين العسكريتين الأميركية و الإسرائيلية «ترتكبان إبادة جماعية في غزة، بعد أسابيع فقط من تمكين إبادة جماعية ضد الأرمن المحاصرين في آرتساخ».

لم تكن هذه المجازر ممكنة لولا منظومة الإفلات من العقاب، التي ترعاها صفقات النفط والسلاح. في تشرين الأول من 2023، وبينما كانت غزّة تحترق تحت القصف، أرسلت أذربيجان أكثر من مليون برميل نفط إلى الكيان الإسرائيلي، بينما زوّد الكيان الإسرائيلي أذربيجان بـ70% من سلاحها الذي استعملته الأخيرة في عملية تهجير الأرمن من آرتساخ واحتلال أراضيها. واليوم في عام 2025، حصلت شركة النفط الحكومية الأذربيجانية SOCAR على تراخيص التنقيب عن الغاز في الأراضي الفلسطينية المحتلّة بالتوافق مع الكيان الإسرائيلي. أميركا، من جهتها، تواصل تمويل الطرفين: 3,8 مليارات دولار سنوياً لإسرائيل، وأكثر من 800 مليون لأذربيجان بين عامَي 2002 و2020. لم تتحرك واشنطن لوقف مساعداتها إلا بعد اكتمال تهجير الأرمن من آرتساخ، بينما رفض الكونغرس الأميركي النظر في مراجعة دعمه العسكري لإسرائيل رغم بدء محاكمات الإبادة في محكمة العدل الدولية.

فماذا يعني أن تبقى شاهداً على إبادة لا يُعترف بها؟ أنا من الجيل الثالث للناجين من الإبادة الأرمنية. فقدت 28 فرداً من عائلتي، بينهم امرأتان حاملتان انتحرتا غرقاً في نهر الفرات. نُقل آخرون في مسيرات الموت وقُتلوا. نجونا لا بأجسادنا، بل بذاكرةٍ حملت وجعنا، وحمت ذكرى أجدادنا من الزوال. كان شقيق جدّي، أسادور كوزيليان، شاعراً وصحافياً في بريطانيا، كرّس حياته لكتابة تاريخ الأرمن والدفاع عن هويتهم في الشتات. أعتبر عمله هذا شكلاً من أشكال المقاومة — مقاومة محو الذاكرة التي أحملها اليوم في مسيرة لاستحقاق العدالة لأجدادي من الشهداء، وحقوق الأجيال القادمة. لم يكن مقدّراً لنا أن نبقى، ولكننا بقينا. ومع بقائنا ورثنا أكثر من الحزن — ورثنا الواجب ألّا ننسى. وهذا الواجب يعيش في المقاومة — بالكلمة والفعل.

في سبعينيات القرن الماضي، أسّس هاكوب هاكوبيان «الجيش السرّي الأرمني لتحرير أرمينيا» (ASALA) في بيروت، بعد تدريبه مع «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين». لم تكن هذه الحركات، رغم تصنيفها «إرهابية» من قِبل القوى الاستعمارية، إلا ردّاً على الإبادة والصمت الدولي. لم تكن عملياتها مجرد انتقام، بل رفض حادّ لتحريف التاريخ ومحو الذاكرة. لقد أعاد الجيش السرّي الأرمني قضية الإبادة الأرمنية إلى محاور النقاش العالمي وأيقظ وعياً قومياً في الشتات. لكن المقاومة لا تُختصر في السلاح. بل تتجسّد في الشهادة، وفي عدسةٍ تنقل ما يعجز عنه البيان، وفي الصورة التي تتحوّل إلى ذاكرةٍ نابضة، عصيّة على الطمس. كيغام دجيغاليان، «المصوّر الفدائي»، أرمني فلسطيني ناجٍ من المذابح الأرمنية وهو أول من أسّس استديو تصوير في غزة. قضى كيغام عقوداً يوثّق الحياة تحت الانتداب البريطاني، ثم النكبة، والاحتلال الإسرائيلي. في عام 1967، خلال احتلال غزة، كشف حفيده لاحقاً أنه كان يعمل مع الاستخبارات المصرية، يرسل الصور السلبية عبر شبكة من المصورين الأرمن في الضفة الغربية. لم تكن عدسته مجرد عين — بل سلاح مقاومة شكّلتها ذاكرة إبادة موروثة.

وتتجلّى هذه الروح أيضاً في المقاومة الثقافية، أي في صون اللغة، والتشبّث بالتقاليد، وحفظ رموز العودة. في مدرسةٍ في أرابلز بأرمينيا، عُلّقت مفاتيح البيوت (الصورة) التي هُجّر منها الأرمن خلال الإبادة الجماعية عام 1915، لتظل المفاتيح شاهدةً على وطنٍ سُلب قسراً. وفي عام 2023، فتحت المدرسة ذاتها أبوابها لتستقبل النازحين من آرتساخ، الذين هُجّروا مرة أخرى من أرضهم. وفي غزة، ما يزال الفلسطينيون يحملون مفاتيح منازلهم التي دمّرها الاحتلال منذ نكبة 1948. وفي الشتات الفلسطيني، تنتقل المفاتيح من جيل إلى آخر، ليس كاستعارة شعرية؛ إنما كوثيقة تحمل مطلب العودة وترفض النسيان، بحقٍّ محفور في الذاكرة كما هو منقوشٌ على فولاذ.

يشهد الشعبان الأرمني والفلسطيني على تقاطع النضالات لا بالخطاب، بل بالدم والمنفى. لغتان مختلفتان، عقيدتان مختلفتان، وجغرافية متباعدة لكن العدو واحد، ومشروع المحو هو ذاته. كلاهما خضع للاجتثاث القسري، والعنف الاستيطاني، والاقتلاع من الأرض والتاريخ. وكلاهما زرع، رغم ذلك، جذوراً عصيّة على الاجتثاث، وأعاد تعريف الوجود بالمقاومة.

وما يجمعهما، على نحوٍ أشدّ عمقاً، هو ما وصفته ماشينكا فيرونتس هاكوبيان في دراستها «حين تعاود مشاهد الكارثة الظهور: عن التضامن الأرمني الفلسطيني»: «مقاومة ضد النسيان، إذ نواصل معاً الشهادة على مشاريع تسعى إلى تدمير العوالم التي صنعناها، ثم محوها من الذاكرة».

لدى أحفاد المجازر والاحتلالات معرفة لا تُدرّس، بل تُحمل في الجسد. إنّها القدرة على استشعار التكرار قبل وقوعه، ومعرفة الإبادة حين تكون في طور التشكّل، لا حين تكتمل. وهذه المعرفة، ليست تأملاً نظرياً، بل تكليف. من هذه المعرفة، يتشكّل صوتٌ لا يصمت، لا ينسى، ولا يقبل المحو ليرد على الصمت حين يسأل القاتل: ومن يتحدّث اليوم عن إبادة الأرمن؟

«إنني عدت من الموت لأحيا، لأغني
فدعيني أستعر صوتي من جرح توهَّج
وأعينيني على الحقد الذي يزرع في قلبي عوسجا
إنني مندوب جرح لا يساوم
علمتني ضربة الجلّاد أن أمشي على جرحي
وأمشي...
ثم أمشي...
وأقاوم!» – محمود درويش

* صحافية

إعلانات رسمية

تبليغ

تبليغ مجهول محل الإقامة
محكمة النبطية الشرعية الجعفرية
ورقة دعوة صادرة عن محكمة النبطية الشرعية الجعفرية، مُوجهة إلى ديمه رافت عميري مجهول محل الإقامة.
في الدعوى المقامة عليك من عبدالحسين عبدالرسول عاصي بمادة إثبات طلاق أساس 2025/555، تعين موعد الجلسة فيها يوم الإثنين في 2025/5/19 فيقتضي حضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا اعتبرت مُبلغاً حسب الأصول وجرت بحقك المُعاملات القانونية وكُل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحُكم القطعي يكون صحيحاً.
رئيس قلم محكمة النبطية الشرعية الجعفرية
هشام فحص

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب المُحامي روي جورج النقّاش وكيل ندين الياس إسطفان أحد ورثة أسامة يحيى بلهوان مالك العقار 18/1545 انطلياس وهو بدوره أحد ورثة يحيى شريف بلهوان مالك العقار/2606/ برج حمود سندي تمليك بدل عن ضائع باسم المالكين في انطلياس وبرج حمود. للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4797

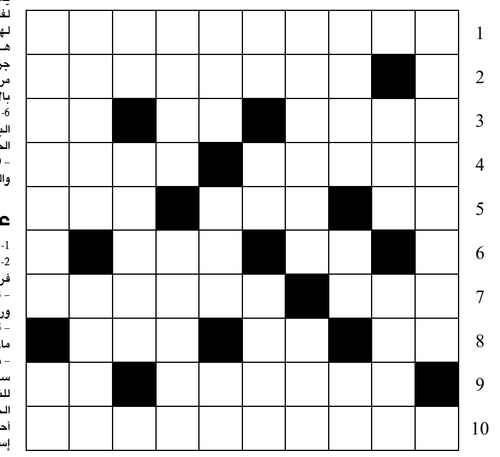

أفقيا

1- من التيارات البحرية الدافئة يُعرف بالغولف ستريم - 2- اغنية لفريد الاطرش - 3- شعوب كانت لهم حضارة متقدمة حكموا في هوندوراس وغواتيمالا وشبه جزيرة يوكاتان في المكسيك - والد - مرتفع - 4- رازٍ ثقله - وثاق - 5- جرذ بالأجنبية - أدقّ الجرس - للنفي - 6- حلّ وأزال - ضد بارد - 7- نحفر البئر - من الطيور - 8- خرق في الحائط - قشر وقشط - نتف الشعر - 9- ماركة سيارات - تنشقّ - 10- والي بيروت وصيدا العثماني

عمودياً

1- ملك المغول حفيد جانكيزخان - 2- احرف متشابهة - عائلة كاتب فرنسي زمن الأدب الرومنطيقي - 3- صوت الرصاص - شعور - ورك - 4- قنابل يدوية - دبك رومي - 5- متشابهان - من الحيوانات - ماركة الات موسيقية - 6- خاصتنا - نفك العقدة - جواب - 7- مدينة سعودية - مدينة مصرية - 8- للنفي - الات من خشب تُلفّ عليها الخيطان - 9- يُخادع ويُراوغ - احرف متشابهة - 10- مضيق بين إسبانيا والمغرب - إسم موصول

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- أدفيك شيبوب - 2- دمي - ديزل - 3- يشرب - دياري - 4- بقوتّه - دكار - 5- زواج - برّة - 6- لح - ليزيو - 7- حبر - تر - لقب - 8- ديزني - طر - 9- آب - باربي - 10- دير القمر

عمودياً

1- أديب الحداد - 2- دمشق - حبيبي - 3- فيروز - رز - 4- بتول - نما - 5- كد - هايتي - 6- شيّد - جزر - بق - 7- يزيد - عام - 8- بلاكبول - ر ر - 9- راز - قطب - 10- بحيرة طبرية

sudoku 4797

		7	2			3	6	
		4	1					
5	6			4		1		2
6	1				3	7		
		3		1			2	
	9		6					3
3		1	5					7
7				3			8	
9		8			4	6		

حلول الشبكة السابقة

5	2	8	4	3	6	1	7	9
9	7	6	8	2	1	5	3	4
1	3	4	5	9	7	6	2	8
3	6	5	1	8	9	7	4	2
4	9	7	6	5	2	8	1	3
8	1	2	7	4	3	9	5	6
2	8	9	3	1	5	4	6	7
6	4	1	2	7	8	3	9	5
7	5	3	9	6	4	2	8	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 94

كلمة السر من 8 حروف: احدى المحافظات السورية

القامشلي – السويداء – الرقة – ادلب – ازرع – بنش – تل – جل – حماة – حمص – حلب – دير الزور – داريا – درعا – ريف دمشق – شين – صلخد – طرطوس – عرى – فوى – نبك – نمر

ر	ح	م	ا	ة	ط	ر	ط	و	س
ل	ي	ص	ا	ي	ر	ا	د	ي	ا
ا	م	ف	ا	ل	ن	و	ى	ل	د
ح	د	ع	د	ب	ل	ح	ا	ش	ي
ة	ر	ل	ك	م	ذ	ت	ن	م	ر
د	ق	ق	ب	ب	ش	ل	ي	ا	ا
ج	ل	ر	ك	ص	ن	ق	ش	ق	ل
ع	ر	ى	ل	ع	ر	ز	ا	ل	ز
ر	م	ن	ي	ا	ب	ن	ش	ا	و
ة	ا	ل	س	و	ي	د	ا	ء	ر

حلول الشبكة السابقة: غوادلوب

عملية حسابية 94

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

12	X		X		=	60
٪	■	+	■	+	■	
	+		٪		=	9
X	■	٪	■	X	■	
	–		X	7	=	77
=	■	=	■	=		
96		15		63		

حلول الشبكة السابقة

79	–	19	٪	3	=	20
–	■	X	■	X	■	
29	+	4	٪	11	=	3
٪	■	+	■	–	■	
2	X	5	X	9	=	90
=	■	=	■	=		
25		81		24		

شبكة العنكبوت 94

1 – 6 استرخاء في العلاقات السياسية بين الدول بعد توترها
6 – 17 مؤلف ايرلندي شهير راحل
16 – 21 ممثلة مصرية راحلة
20 – 34 ممثل امريكي حاكم ولاية كاليفورنيا سابقاً
33 – 42 اغنية للفنان غسان صليبا
41 – 44 يبصر بطرفة عين
43 – 55 فنان مصري راحل حمل لقب « موسيقار الاجيال »
54 – 60 شاعر عباسي اهم آثاره ديوان « الحماسة »
59 – 67 احدى الامارات العربية المتحدة
67 – 78 ممثل مسرحي لبناني راحل
76 – 82 ممثل مصري راحل
81 – 87 من افلام الأخوين رحباني
87 – 93 مدينة هندية
92 – 96 عاصمة استونيا
95 – 98 بنكر جريمته
97 – 102 بلدة لبنانية في قضاء كسروان
100 – 106 لاعب كرة قدم برتغالي
105 – 110 عاصمة تنزانيا

حل شبكة العنكبوت السابقة

بالوما – مارغريت تاتشر – تشرلوك هولمز – زكي ناصيف – فادي ابراهيم – هيموغلوبين – بينوشيه – هيلا سيلاسي – سيف الامام علي – ليما – مازوت – تفسير الاحلام – لامارتين – نبيل – لبنان – انسان – انتيل – لاتران

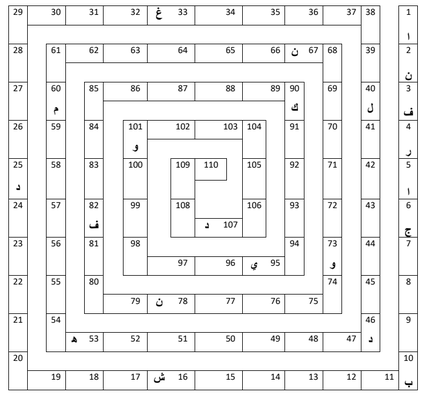

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4797

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رجل أعمال هندي. يملك ثروة شخصية هائلة تقدّر بمليارات الدولارات

6+9+10+4 = راقصة لبنانية ■ 8+2+3 = كأس ■ 7+5+11 = يتنشق الرائحة

حل الشبكة الماضية: **رودولف فيرشو**

سينما

سيُعرض الفيلم اللبناني «أبو سليم، رسول الغرام» (1962) بنسخته المرمّمة

يعود الإيطالي باولو سورنتينو إلى نابولي في فيلمه الجديد Parthenope

تلتقط أندريا أرنولد في «بيرد» الأجواء الخانقة التي تنشأ فيها مراهقة

بيروت تحتضن «مهرجان السينما الأوروبية»: عن الفقر والوعي الطبقي... ومعذّبي الأرض!

ميغيل غوميز، أكي كوريسماكي، بيدرو المودوفار، أندريا أرنولد، باولو سورنتينو وغيرهم سيحجّون إلى بيروت من خلال «مهرجان السينما الاوروبية». 21 فيلماً من أحدث الإنتاجات التي تصوّر أحوال العالم... والمكابدات الذاتية في نظام يزداد خنقاً للآمال والتطلّعات الفردية

سَفيف طبارة

أفلام البرتغالي ميغيل غوميز ليست سهلة أبداً، إلى درجة أنّه يجعلنا نسأل أنفسنا مراراً: إلى أين يأخذنا؟ فيلمه الجديد «جولة كبرى» (Grand tour ـ جائزة أفضل مخرج في «مهرجان كان») ليس استثناءً. وفقاً للعنوان، الفيلم هو رحلة (تبلغ مدتها ساعتين) تمزج بين التجريب السمعي والبصري الجريء بأناقته التعبيرية، حتى النهاية التي تبدو أنها تُحيي السينما نفسها.

«جولة كبرى» قصة واحدة، وثلاث وجهات نظر مختلفة، بينما يستمر الفيلم في خلط اللغات والروائح والألوان بالأبيض والأسود. فيلم متطلّب ورادیكالي، هو سينما المؤلف بالمعنى الأكثر تطرّفاً للكلمة. هو بحث، وهروب، ومطاردة وسحر سينمائي عبر البحث عن العالم الحقيقي. الفيلم لغز من حيث المبدأ. قصة تحكي نفسها في ثلاثة أو أربعة أسطر متوازية، ونادراً ما تتقاطع. قصة رجل يهرب من خطيبته من ميانمار إلى سنغافورة وتايلاند وفيتنام والفلبين واليابان وباكستان، من الماضي الاستعماري إلى الحاضر، لتسليط الضوء على التناقض بين الغرب والشرق.

الافتتاح مع مغامرة ملحمية تتمثّل في فيلم التحريك Flow

«جولة كبرى»، قصة تعود إلى مئة عام مضت، جميلة وفلسفية وتجريبية، تبادل المخرج فيها بين الخط الروائي والوثائقي، ليصنع فيلماً بنهج حرّ وفوضوي ومناهض للتخطيط.

21 فيلماً وعرض سينمائي موسيقي

«جولة كبرى» (5/6 ـ س:18:30) واحد من 21 فيلماً أوروبياً ستُعرض في سينما «متروبوليس» في «مهرجان السينما الأوروبية» في دورته التاسعة والعشرين التي تنطلق يوم الأربعاء لتستمرّ حتى 11 أيار (مايو).

يتضمن المهرجان عرضاً سينمائياً ترافقه موسيقى حيّة (Ciné-Concert)، وعرض فيلم الكوميديا التراجيدية الرومانسية الكلاسيكي Jamón Jamón (السبت 11 أيار ـ س:17:00) للمخرج الإسباني بيغاس لونا (1946 – 2013) عن بطولة خافيير ماردیم وبينيلوبي كروز، بحضور الممثل جوردي مولا.

بعد كلّ هذه السنوات، لم يفقد الفيلم قدرته على مفاجأة الجمهور، ناهيك بقدرته على ترفيهنا بقصة، كما تقول شارة النهاية. في الفيلم، نشاهد قصة عاطفية وجنسية أكثر منها رومانسية، وإظهار المشاعر الموجهة عبر الشهية والجنس والطعام.

صُوِّر الفيلم في صحراء مونغروس في سرقسطة، حيث غرس بيغاس لونا جفاف المناظر الطبيعية في شخصياته، وهم أفراد يبدو أنهم يبحثون عن ذريعة للاختفاء في الشقوق التي تنفتح تحت أقدامهم. قرّر المخرج أن يعيش شغفه بالسينما، المتجسّد في جسد المرأة والمأكولات الشعبية.

لبنان حاضر

كما سيُعرض الفيلم اللبناني «أبو سليم، رسول الغرام» (1962) للمخرج يوسف معلوف، بنسخته المرمّمة (السبت 11 أيار ـ س:20:30). وسوف يتنافس 12 فيلماً قصيراً لمخرجين لبنانيين صاعدين للفوز بجوائز تقدّمها الدول الأعضاء في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان. يفتتح المهرجان قطة وكلب وكابيبارا الذين ينطلقون في مغامرة ملحمية في فيلم Flow (30 نيسان ـ س:20:00 ـ أوسكار أفضل فيلم أنيميشن)، المتحرك الجاد والمنعش وغير التقليدي الذي يحمل توقيع المخرج اللاتفي غينتس زيلبالوديس.

حفيد المخرج إنغمار بيرغمان والممثلة ليف أولمان، المخرج النروجي هالفدان أولمان توندبل، قدّم فيلمه الأول «أرماند» (Armand)، في «مهرجان كان»، فحصد جائزة «الكاميرا الذهبية» التي تُعطى لأفضل أول فيلم. يطرح «أرماند» (الجمعة 2 أيار ـ س:19:00)، موقفاً قوياً بنبرة غريبة وشخصية. الفيلم دراما إنسانية مزعجة ونفسية تتحول لاحقاً إلى نوع من اللعبة الكوريغرافية والتجريبية والحالمة. بسجننا هالفدان بين جدران فصل المدرسة والمكاتب والممرات والسالم والمختبرات ويكشف شيئاً فشيئاً عن حقائق مزعجة تتكاثف فيها الظلال والشكوك.

«المناضل» أكي كوريسماكي

إذا كان هناك شيء يأسر القلب في فيلموغرافيا الفنلندي أكي كوريسماكي، فهو سهولته في تشكيل شيء ملموس... في أن يكون منتقماً ومُنقّذاً ومناضلاً سياسياً واجتماعياً وصاحب موقف حازم في خطابه، بعيداً من الصوابية السياسية المثيرة للسخط.

في أفلامه، تحضر الماركسية، والوعي الطبقي، وبورتريه لمجتمع لا يتجنّب فيه سلوك الدروب غير المريحة. تحضر أيضاً خفّة تجعلنا نشعر، ونتأمل، ونبتسم من دون ضجة تكلّف.

في فيلمه الأخير Fallen Leaves (الجمعة 2 أيار ـ س:21:30)، يقدم كوريسماكي مرة أخرى فيلماً آسراً عن المشاعر التي تتغلّب على عبثية الزمن والوجود، في عالم تنخفض فيه درجة الإنسانية في مواجهة الشركات والأعمال والسياسة التي تغذّي الصراعات العسكرية. فيلم عن روحين معذّبتين: فتاة تحافظ على كرامتها ونواياها الطيبة رغم كل شيء، ورجل لم يجد حتى اللحظة التي التقيا فيها، سوى إدمان الكحول ووظائف غريبة.

في الفيلم، هناك سعادة في الحزن. سعادة تتحدّى المشاهد وتجعله يبتسم ولو كان كل شيء مؤلماً وكئيباً. ورغم أنّ العنوان يشي بالكآبة والموت، إلا أنه يوفّر بشكل غريب الدفء الغامر.

المودوفار يصوّر الموت

«بالنسبة إليّ، الموت غير طبيعي». هذه هي الكلمات التي تقولها إنغريد (جوليان مور)، لقارئة توقّع لها نسخة من كتابها في أول مشهد من فيلم «الغرفة المجاورة» للمخرج بيدرو المودوفار (الأحد 4 أيار ـ س:20:00).

بعد هذا المشهد، تلتقي إنغريد بمارثا (تيلدا سوينتن)، مرة أخرى بعد غياب سنوات عدة. كانتا صديقتين وعملتا في المجلة نفسها، لكنّ الظروف أبعدتهما. أصبحت إنغريد كاتبة ناجحة، ومارثا كانت مراسلة حرب، قبل تشخيصها بمرض السرطان. تلتقيان مرة أخرى، ثم مرات عدة، ثم تجدان نفسيهما متواطئتين في موقف متطرف.

«الغرفة المجاورة»، هو كمسرح عظيم لشغف الحياة. مع بداية الفيلم، تبدأ العملية البطيئة للموت. دفع المودوفار السينما إلى أقصى حدودها، إلى الهاوية، يأتي بالموت إلى الحياة. مع المودوفار، الصورة دائمة، الحياة والموت ليسا متعارضين. إنهما جزءان مختلفان من الصورة نفسها. المودوفار لا يطلب شيئاً، يقدم سينما حية للموت ويعلن نفسه مؤرخاً بطيئاً لوفاة معلن عنها.

أندريا أرنولد في مدار المراهقة المعذّبة

تتميّز أفلام المخرجة الإنكليزية أندريا أرنولد بطاقة مثيرة ومميزة، وحسية وغير متوقعة، واقعية بشكل لا يصدّق، تكتب شخصيات مكسورة، من بيئات فقيرة مهمشة، محاصرة من قبل المجتمع، في نظام يسجن مستقبلها ويعيق آمالها، ويغلق جميع الأبواب التي فتحها الآخرون لها منذ الولادة.

جديدها «بيرد» (Bird ـ الإثنين 5 أيار ـ س:21:00) لا يختلف كثيراً بواقعيته عن أفلامها السابقة. تلتقط المخرجة ببراعة الأجواء الخانقة التي تنشأ فيها مراهقة تشعر بالضياع في مجتمع يبدو أنه يفتقر إلى مكان لها.

نابولي... محبوبة سورنتينو

يعود المخرج الإيطالي باولو سورنتينو إلى نابولي مرة أخرى بفيلمه الجديد Parthenope (الإثنين 5 أيار ـ س:20:30). يعود بالشباب المثالي، مجسّداً المدينة في جسد امرأة وعلاقتها مع مرور الزمن. امرأة أنجبها سورنتينو سينمائياً مثل إلهة أسطورية رائعة.

في الفيلم، تحدث الأشياء، والاختيارات بشكل تلقائي، ويختفي الأشخاص، ويرحل العشاق، وينعزل الآباء.

سورنتينو الذي لم يرد أن يروي، ولم يرو قصة امرأة من قبل، مقتنعاً بأن هذه ليست مهمة الرجال، انتهى به الأمر في فيلمه الجديد إلى النظر والشعور والتكلّم كامرأة متوسطية، حسّية جنسية، جذابة تتحكّم بالرجال بهزّة خصر، وتخرج من الماء بلا ريش ولا حراشف، وتجرّ الإنسان مثل نابولي إلى الهلاك والجنون.

ما سبق عدد قليل من الأفلام التي ستعرض في المهرجان الذي يقدّم للمشاهد اللبناني آخر الإنتاجات الأوروبية التي تخاطب الإنسان بمشاغله وأحواله وظروفه، بعيداً من الأنماط السينمائية الاستهلاكية والهوليوودية.

«مهرجان السينما الأوروبية»: بدءاً من 30 نيسان (أبريل) حتى 11 أيار (مايو) ـ سينما «متروبوليس» (مار مخايل، بيروت). البرنامج كاملاً على موقع الصالة: metropoliscinema.net

حريات

ريما حسن في ضيافة الشرطة القضائية والتهمة «غزة»

فرنسا، فرنسا... ها قد وصلنا إلى الحضيض!

رشيد وحتي

استجوبت الشرطة القضائية الفرنسية، قبل أسبوع، النائبة الأوروبية ذات الأصول الفلسطينية عن حزب «فرنسا الأبية»، ريما حسن، على خلفية دعم أهالي غزة ونشرها قصيدة لمحمود درويش!

وكان بوسع ريما حسن مباركَ (مواليد «مخيم النيرب» في حلب عام 1992) أن تُشْهِرَ حصانتها البرلمانية في وجه استدعائها من قِبَل الشرطة القضائية الفرنسية، لكنها فضّلت الاستجابة لاستدعائها.

على مدى إحدى عشرة ساعة ونصف ساعة متواصلة، استُجوبت المحامية المدرَّبة فطرياً وسياسياً على صياغة ما تقوله بدقّة متناهية، حول الكلمات التي اختارَتها للتعبير عن دعمها لغزة، في حين تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية شنّ حرب إبادة مستمرة في القطاع والضفة الغربية.

ووفقاً لما كشفته ريما حسن على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد جاء ذلك عقب جلسة استماع أولى عُقدت في نيسان (أبريل) 2024. علماً أنّه على مدى أشهر عدة، صدرت استدعاءات عدة لأشخاص (ناشطين سياسيين، ونقابيين، وحقوقيين) بتهمة الترويج لـ «الإرهاب» في سياق التنديد بالإبادة التي تقودها إسرائيل.

وسُئلت ريما حسن للمرة الأولى عن إحدى تغريداتها التي كتبتها قبل عام، ودعت فيها الناس إلى الحضور والتظاهر في «معهد العلوم السياسية» في باريس دعماً لفلسطين، مؤكدة فيها على أنّ «وقت الانتفاضة قد حان». وأشارت النائبة الأوروبية بعد مغادرتها مقر الشرطة: «كان الأمر في الأساس نقاشاً دلالياً قائماً على الشكوك»، موضّحة أنها سُئلت عما إذا كانت تدعو إلى «ثورة أم تمرد».

حادثة «الأيدي الحمراء»

سعت الشرطة بعد ذلك إلى تحديد ما إذا كانت مرتبطة بأي شكل من الأشكال بما صار يطلق عليه في الصحافة الفرنسية «حادثة الأيدي الحمراء». وكان طلاب «معهد العلوم السياسية» قد أظهروا بالفعل أيديهم الملطّخة بالطلاء الأحمر، للتنديد بكلّ من «أيديهم ملطّخة بالدماء» كما أعلنوا في ذلك الوقت، في إشارة إلى الساسة الصهاينة وداعميهم الغربيين في حرب الإبادة التي تخاض ضد الفلسطينيين، وكانوا اتّهموا ساعتئذ بتبنّي رمز معادٍ للسامية.

وتوضّح المحامية رمزية كلّ ما تتبناه: «الأيادي الحمراء مرجعٌ ورمزٌ مهم في النشاط المناهض للحرب وفي إدانة الجرائم المرتكَبة. وقد استُخدم بشكلٍ ملحوظ في عهد بينوشيه الدكتاتوري في تشيلي».

تلفيق تهمة تهديد بالقتل!

أما القضية الثانية التي تم الاستماع إليها بشأنها في 17 نيسان (أبريل)، فهي تغريدة اعتبرها البرلماني فرنسوا كزافييه بيلمي تهديداً له بالقتل. بينما كانت ريما حسن تأمل في تعيينها نائبةً لرئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي، فعل النائب الجمهوري كل ما في وسعه لمنعها من ذلك. كتبت ريما حسن آنذاك: «لن يدوم هذا الوضع طويلاً». وبررت ذلك أثناء جلسة الاستنطاق قائلةً: «كنتُ أشير بالطبع إلى أنهم لن يرتاح ضميرهم بالدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه».

> رفعت بطاقة معاداة السامية كالعادة بين سلّة التهم الموجّهة إلى حسن

وقد أظهرت الناشطة الفرنسية الفلسطينية تعاوناً خاصاً، رغم ما تعتبره مضايقات قضائية ضدها، على وجه التحديد لأنها تحتفظ بثقتها بالنظام القضائي الفرنسي، وفقاً لتصريحات محاميها فانسان برينغارث الذي يرى أنّ «شدة هذه الإجراءات تشهد على تجريم الدعم لفلسطين». وتؤكد ريما حسن أنّ «القضية الفلسطينية تشكّل أكثر من أي وقت مضى اختباراً لديموقراطياتنا وفعالية حقوقنا». ولم تنتهِ قضيتها مع نظام العدالة بعد، إذ لا يزال يتعين استجوابها في أربع قضايا تتعلق أيضاً بدعمها لفلسطين.

وقد طُلب من ريما حسن، في جلسة الاستماع نفسها، أن تشرح نشرها قصيدة محمود درويش «بطاقة هوية»، لأن المقطع الأخير منها كان بحسب تعبير جهاز الشرطة «عنيفاً ومهدِّداً» جداً، ما دفعها رفعاً للتحدي إلى نشره مجدداً على صفحتها في منصة X.

طلبت الشرطة من ريما حسن أن تشرح سبب نشرها قصيدة «بطاقة هوية»

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الإثنين 28 نيسان 2025 العدد 5481

تطبيع

«لبنان الجديد» مشرّع لغزوات صهيون: «أهلاً» بالتيكتوكر الإسرائيلي!

زكية الديراني

على وقع أغنية «عيشالك» للمغنية اليسا، أعلن التيكتوكر الإسباني الإسرائيلي مايكل عن زيارته لبيروت، متنقلاً بحريّة في ساحة الشهداء وبعض المناطق الأخرى. خرج مايكل عبر فيديو بثه على تطبيق تيك توك مباشرةً من ساحة الشهداء وخلفه العلم اللبناني، طارحاً حزّورة على متابعيه: «احزروا أين أنا؟»، ليواصل: «لبنان يرحّب بجميع الطوائف، من مسلمين ومسيحيين وأرمن». في هذا السياق، يضع الناشط المغمور على صفحته على انستغرام، علم إسبانيا، لكنه صهيوني الجنسية والهوى. ففي البروفايل على صفحته، كتب اسمه بثلاث لغات العربية والعبرية والإنكليزية (Miquel | מיכאל | مايكل)، ودعا التيكتوكر إلى السلام بين لبنان والكيان العبري لـ «أنّنا جيران» على حد تعبيره. ولم ينس أن يقوم بواجبه على أكمل وجه ويهاجم المقاومة، داعياً في إحدى الصور التي التقطها خلال زيارته إلى لبنان، إلى خروج إيران و «حزب الله» من لبنان!

من الروشة إلى بيبلوس

هكذا، قام التيكتوكر بجولة لبنانية شملت غالبية المناطق السياحية. وبحسب تاريخ الصور التي نشرها، زار «المتحف الوطني» في بيروت، واصفاً إياه بأنه «مكان يحفظ التاريخ العريق والمتنوع للمنطقة». ثم انتقل إلى مدينة جبيل وتنقّل في شوارعها الأثرية، ولم ينس أن يعرّج على صخرة الروشة، ويتناول الطعام في منطقة الأشرفية.

وأكمل زيارته المستفزة بشكر صديقيه اللبنانيين أحمد وليال، على حُسن استضافتهما له، قائلاً: «لقد استمتعتُ كثيراً بهذه الرحلة إلى إسرائيل ولبنان! والله. سأعود قريباً إن شاء الله. مع أنّ لبنان منع دخولي لكوني إسرائيلياً. (...) أتمنى أن يعمّ السلام إسرائيل وفلسطين ولبنان لنبدأ بإضفاء طابع إنساني على الشرق الأوسط».

جولة استمرت ستة أيام

واستمرت جولة مايكل قرابة الستة أيام، معبّراً عن سعادته منذ لحظة وصوله إلى مطار بيروت، ثم غادر إلى قبرص وبعهدها إلى الكيان العبري، الذي كان محطته الأخيرة. هناك، أعلن أنه في «منزله الثاني» على حد تعبيره. ثم نشر مجموعة تعليقات، معتبراً فيها أنّ أوجه شبه تجمع بين بيروت وتل أبيب.

لا يمكن فصل الزيارة العلنية للناشط الإسرائيلي إلى بيروت، عن المناخ الإعلامي والسياسي المهيمن الذي يروّج للتطبيع في المنطقة العربية، أكان من ناحية التصريحات السياسية العلنية أو الدعوات المبطّنة إلى التطبيع، أو البروباغندا العلنية التي تتبناها بعض القنوات اللبنانية والعربية والتي تعزّزت إبان الحرب التي شنها العدو على لبنان واستمرار حرب الإبادة في غزة.

قام التيكتوكر الإسرائيلي بجولة سياحية في وسط بيروت

ليست المرة الأولى التي يتجوّل فيه إسرائيلي في لبنان، بل تلفت المعلومات لنا إلى أنّ الإسرائيليين يتغلغلون في بعض المناطق اللبنانية، ويجلسون في المقاهي ويتباهون بزيارتهم علناً. وفي الحرب الأخيرة على لبنان، رحّلت السلطات يهوشاع تارتكوفسكي الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية الذي نزل في أحد فنادق بيروت وزار الضاحية الجنوبية، ناهيك بأسماء أخرى لم تُكشف في الإعلام.

نرجيلة في الشام

أما سورياً، فحدّث ولا حرج. مع سقوط نظام بشار الأسد وتسلّم أحمد الشرع الحكم، نشرت قناة i24news الإسرائيلية تحقيقاً مصوّراً من قلب العاصمة السورية، مستطلعاً آراء الناس بعد سقوط الأسد. وقبل مدة، نشر الصحافي الصهيوني إيتاي أنغل صورته وهو يدخّن النرجيلة في أحد مقاهي دمشق القديمة. وأعلن أنه سيعرض الوثائقي الذي صوّره بعنوان «مرحباً بكم في سوريا» على القناة 12 الإسرائيلية. في السياق نفسه، أثارت فيديوهات مايكل جدلاً على الفضاء الافتراضي، وكشفت التعليقات عن حجم الفوضى التي تعمّ البلاد من الناحيتين الأمنية والسياسية. وأشارت إلى أنّه بدل ترحيب اللبنانيين بـ «صديقهما» الناشط الإسرائيلي، كان عليهما أن يأخذانه إلى المناطق التي دمّرها «جيشه» في حربه الأخيرة على لبنان. ثم يُسار به إلى التحقيق. أسئلة كثيرة تطرحها زيارة التيكتوكر الإسرائيلي إلى لبنان: كيف دخل؟ ومَن هما ليال وأحمد المتعاملان معه؟ والأهم أين السلطات مما يحصل من هذه الخروقات الأمنية الخطيرة التي تبدو في نهاية سلّم الأولويات في «لبنان الجديد»؟

المفكرة

إدمون رزق مكرماً في «الروح القدس»

■ في مناسبة تقديمه أرشيفه الخاص، إلى مكتبة جامعة «الرّوح القدس»، تُنظّم الجامعة احتفالاً تكريمياً للأكاديمي والسياسي إدمون رزق، في حرمها، يوم 8 أيّار (مايو). يدير الاحتفال الأكاديمي وليد عبّود، ويتضمّن كلمات لكلّ من: الرئيس الفخري للجامعة جورج حبيقة، والنقيب رشيد درباس، وجورج الهاشم ومنى فيّاض (الصورة)، وعدنان السيد حسين، ونزار يونس، إضافة إلى كلمة القاضي عبّاس الحلبي، والأميرة حياة إرسلان.

احتفال تكريمي لإدمون رزق: الخميس 8 أيّار (مايو) – الساعة السادسة مساءً - قاعة «البابا يوحنّا بولس الثاني» (جامعة الروح القدس ـ الكسليك). للاستعلام: 09/600219

أم كلثوم... «صفوة النغم»

■ تحت عنوان «أم كلثوم: استنطاقٌ للميتافيزيقا في صفوة النغم»، تدعو مؤسسة «تكوين»، بالشراكة مع «الحركة الثقافية – أنطلياس»، إلى حضور محاضرة يوم 30 نيسان (أبريل)، في صالون «الحركة الثقافية». تدير المحاضرة، الأكاديمية نايلة أبي نادر، وتُقدمها الأكاديمية مارلين يونس، ويُشارك فيها الموسيقي جهاد عقل، الذي سيجود أمام الحضور، على آلة الكمان.

محاضرة «أم كلثوم: استنطاقٌ للميتافيزيقا في صفوة النغم»: الأربعاء 30 نيسان (أبريل) – الساعة السادسة مساءً – «صالون الحركة الثقافية».

«مناهضة التطبيع» مستمرّة بنجاح كبير

■ يوم 29 نيسان (أبريل)، يُنظّم «الملتقى الثقافي النهضوي»، ندوة بعنوان «في مواجهة التطبيع: الأبعاد والتحديات». تُقام الندوة في مركز مؤسسة «سعادة للثقافة»، ويديرها الأكاديمي زهير فياض. يتحدث في الندوة الباحث والكاتب مالك بو حمدان، والناشطة في مجال مناهضة التطبيع عفيفة كركي، والباحث عزمي منصور.

ندوة «في مواجهة التطبيع: الأبعاد والتحديات»: الثلاثاء 29 نيسان (أبريل) – الساعة الخامسة عصراً – مركز مؤسسة «سعادة للثقافة» (مبنى «رسامني»، الحمرا).

بيروت تحنّ إلى زمن الكلاسيك

■ بتنظيم من نادي «الموسيقى الكلاسيكية» في «الجامعة الأميركية في بيروت»، يجتمع المؤلف وعازف البيانو وئام حدّاد، مع عازفة الكمان مايا معلوف، يوم 30 نيسان (أبريل)، في «بيت تباريس». يقدّم الموسيقيان مقطوعات لموزار وهاندل وبرامز، إضافة إلى مقطوعات خاصّة، من تأليف حدّاد.

أمسية موسيقى كلاسيكية: الأربعاء 30 نيسان (أبريل) – الساعة السابعة مساءً - «بيت تباريس» (الأشرفية، بيروت).

على بالي

أسعد أبو خليك

المفاوضات الإيرانيّة الأميركيّة تجري بسلاسة غير متوقّعة. وهناك سباق: بين رغبة إسرائيل لجرّ الحكومة الأميركيّة إلى حرب مدمِّرة ضدّ إيران، ورغبة ترامب في التوصّل إلى اتّفاق يحمل دمغته الشخصيّة.

والانفجار في مرفأ بندر عبّاس يحمل بصمات إسرائيليّة لدفْع إيران نحو التصلّب والانسحاب من المفاوضات (والانفجار في إيران يجب أن يدفع بالتحقيق اللّبناني- إذا كان هناك من تحقيق لبناني- لإعادة النظر في نظريّات المسؤوليّة عن انفجار المرفأ. إسرائيل متّهَمة بكلّ الجرائم الكبرى في بلادنا حتى يثبُتَ العكس).

والمفاوضات لم تشذّ حتى الساعة عن الثوابت التي أصرّت عليها الحكومة الإيرانيّة. هي رفضَت السيناريو اللّيبي، عندما تخلّى القذافي عن كلّ ما لديه من بُنية تحتيّة لصناعة أسلحة الدمار الشامل ودعا أميركا كي تأخذ ما تشاء منهما لتضعها في متحف أميركي (وهذا ما حصل).

وبعد أن تخلّى عن مصدر قوّته غزت قوات الأطلسي بلاده وأقصَته عن الحُكم وقتلَته. إيران تصرّ على الحفاظ على يورانيوم مخصّب بنسبة 3% (وهي النسبة الدُّنيا التي لا تصل إلى النسب التي تسمح بتصنيع سلاح نووي).

وهذه النسبة تسمح لإيران بالحفاظ على البنية التحتيّة التي تتيح لها إنتاج الطاقة النوويّة. إسرائيل ولوبيها في واشنطن أصرّوا على ترامب أن يرفض أيّ بديل عن الخيار اللّيبي، لكنّ ترامب لم يُذعن (ليس بعد). ورفضت إيران إدراج المواضيع الإقليمية التي كان اللّوبي الإسرائيلي (ومعه دُعاة السيادة المزيّفة في لبنان) يصرّ عليها. لم يتمّ البحث في أيٍّ من المواضيع الإقليميّة. ويبدو بناء على ما تسرّب (وبناء على معلومات شخص قريب من الديبلوماسيّين الأميركيّين) أنّ ترامب سيقبل بصيغة غير بعيدة عن اتّفاق أوباما في 2015. والمفاوض الأميركي الرئيس، ستيف وتكوف، غير عقائدي، تماماً مثله مثل ترامب. بايدن وبلينكن كانا صهيونيَّين متعصّبَين. هذا لا يعني أنّ الرجل غير العقائدي لا يقدر أن يرتكب جرائم حرب كبرى، وأن يغزو دُولاً أخرى. لكنّ ترامب في مقابلته مع مجلّة «تايم» أعلن أنّ نتنياهو لن يجرّه إلى حرب.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com